اليوم الثامن

alyoum8.net

دقة في الرصد عمق في التحليل

الاحد - 8 / نوفمبر / 2026م

العدد 185 | أسبوعية سياسية تحليلية (تصدر عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

16 صفحة



نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي يراجع حسابات الحرب والتحالف:

» الرياض قصفت قوات شاركت في الدفاع عن حدودها

» حزب الإصلاح عطّل المواجهة من داخل معسكر التحالف

» الدولة الجنوبية المستقلة يمكن أن تعزز أمن السعودية

» تأخير الحسم منح الحوثيين الوقت لتعزيز قوتهم

» مستقبل الجنوب لا ينتظر تحرير صنعاء

السعودية في اليمن.. أزمة حرب وتحالف

الافتتاحية

« اليمن قبلة للمتطرفين والسعودية تجلب قوات سورية إلى أراضيها

هيئة التحرير

لا يحتاج اليمن إلى مزيد من المقاتلين. هذه حقيقة يفترض أن تكون بديهية بعد نحو اثني عشر عاماً من الحرب، ومئات آلاف الضحايا، وانهيار الدولة، وتعدد الجيوش، وانتشار السلاح، وتحول البلاد إلى ساحة مفتوحة للحسابات الإقليمية. ومع ذلك، تتصرف السعودية كأن مشكلة اليمن تكمن في نقص الرجال القادرين على حمل البنادق، لا في غياب المشروع السياسي والقيادة العسكرية والغاية الواضحة من الحرب.

خلال الأيام الماضية، كشفت تقارير دولية أن الرياض استعانت بعسكريين سوريين لتقديم التدريب والمشورة إلى القوات السعودية والوحدات اليمنية الموجودة داخل المملكة. وقالت «رويترز»، نقلاً عن مصدرين عسكريين سوريين ومسؤول أمريكي، إن عشرات العسكريين السوريين وصلوا إلى السعودية، وإن مهمتهم المعلنة تتمثل في نقل الخبرة القتالية وتحسين كفاءة القوات التي تواجه الحوثيين. وتزامن ذلك مع اتفاق دفاعي وقّعته الرياض ودمشق خلال زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع إلى المملكة.

نفت دمشق اتخاذ قرار بإرسال قوات إلى اليمن، ووصفت الحديث عن انتشار عسكري بأنه سابق لأوانه. هذا النفي مهم، لكنه لا يلغي السؤال الذي فتحته الاتصالات السعودية السورية: لماذا وصلت الرياض، بعد أكثر من أحد عشر عاماً من التدخل في اليمن، إلى البحث عن خبرات ومقاتلين من دولة خرجت لتوها من حرب أهلية طويلة؟

المشكلة ليست في جنسية المدربين أو العسكريين السوريين. وليست كل قوة سورية جماعة متطرفة، ولا يجوز وضع جميع الذين قاتلوا نظام بشار الأسد في خانة واحدة. لكن الجيش السوري الجديد لم يتشكل داخل مؤسسة عسكرية تقليدية مستقرة، بل خرج من فصائل مسلحة متباينة، بينها مجموعات ذات مرجعيات إسلامية ومقاتلون أجانب انتقلوا إلى سوريا خلال سنوات الحرب.

وقد تحدثت تقارير أمريكية سابقة عن مناقشات شملت احتمال الاستعانة بوحدات تضم مقاتلين إسلاميين أجانب شاركوا في الحرب السورية تحت مظلة فصائل معارضة. ورغم عدم اتخاذ قرار معلن بنشرها، فإن مجرد طرح هذا الخيار يعيد إلى الذاكرة واحدة من أكثر التجارب كلفة في تاريخ اليمن: استقدام المقاتلين العقائديين واستخدامهم في صراع سياسي، ثم تركهم يبحثون عن حرب جديدة بعد انتهاء المهمة الأولى.

هناك شيء غير طبيعي في أن تتحول السعودية، التي قادت تحالفاً واسعاً وتملك واحداً من أكبر الإنفاقات العسكرية في العالم، إلى دولة تبحث عن مدربين ومقاتلين من سوريا والسودان وباكستان وتركيا ومصر، كي تواجه جماعة بدأت قبل عقود حركة مسلحة صغيرة في جبال صعدة.

لا تكشف هذه التحركات قوة التحالف السعودي، بل تكشف عمق أزمته. فالدولة التي دخلت اليمن عام ٢٠١٥ تحت عنوان استعادة الحكومة المعترف بها دولياً، أنفقت مليارات الدولارات على الجيوش والتشكيلات والمجالس والقيادات، لكنها لم تبنِ قوة يمنية موحدة تستطيع حماية المدن أو استَعادة صنعاء أو إبعاد الحوثيين عن الحدود السعودية.

أصبح اليمن، نتيجة هذه السياسة، مكاناً مثالياً لاستقبال المقاتلين الباحثين عن وظيفة جديدة. البلد مفكك، والحدود مفتوحة، والسلطات متعددة، والسلاح متاح، والرواتب العسكرية باتت مصدراً للعيش. لا توجد مؤسسة واحدة تعرف عدد القوات أو هوياتها أفرادها أو مصادر تمويلها. ولا توجد قيادة تستطيع أن تضمن أن المقاتل الذي دخل اليوم تحت اسم مدرب أو مستشار لن يظهر غداً في معسكر داخل حضرموت أو المهرة أو شبوة.

السعودية لا تعالج انهيار المنظومة التي بنتها، بل تحاول ترقيعها بعناصر جديدة. وكلما فشل تشكيل، أنشأت تشكيلاً آخر. وكلما تعثر قائد، عيّنت قائداً جديداً. وكلما عجز الحلفاء اليمنيون عن تنفيذ ما تريده، بحثت عن حلفاء من خارج اليمن. هكذا تحولت الحرب من مشروع لاستعادة دولة إلى سوق للمقاتلين والمستشارين وشركات السلاح.

الجنوب سيكون أول من يدفع الثمن إذا انتقلت الاستعانة بالسوريين من التدريب داخل المملكة إلى الانتشار داخل اليمن. فالرياض لن تنقل هذه القوات إلى صعدة مباشرة، ولن تنزلها في صنعاء. ستدخل عبر مطارات وموانئ الجنوب، وستقيم معسكراتها في المناطق التي تسيطر عليها القوات الموالية للسعودية، وستتحرك في جغرافيا تمتد من المهرة إلى وادي حضرموت وصحراء شبوة ولحج.

هذه المناطق ليست مجرد مساحة عسكرية خالية. إنها مدن وقرى ومجتمعات عانت طويلاً من تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة. وقد دفعت حضرموت وأبين وشبوة ثمناً كبيراً لطرد التنظيمات المتطرفة وبناء قوات محلية تعرف الأرض والسكان والمسارات الصحراوية.

حين جرى تفكيك جانب من هذه القوات أو تغيير قياداتها وإعادة توزيعها وفق الحسابات السعودية، عاد النشاط المتطرف إلى الظهور. والآن، بدلاً من ترميم الأجهزة المحلية المتخصصة في مكافحة الإرهاب، يجري التفكير في استقدام مقاتلين خرجوا من واحدة من أكثر الحروب طائفية وتعقيداً في المنطقة.

المقاتل القادم من الحرب السورية لا يدخل اليمن بلا ذاكرة. يحمل معه تجربته وتحالفاته وخصوماته وفهمه للدين والحرب والدولة. وقد يكون جندياً منضبطاً يعمل ضمن مهمة محددة، لكنه قد يكون أيضاً مرتبطاً بشبكة عقائدية عابرة للحدود. وفي بلد بلا سلطة مركزية حقيقية، لا توجد ضمانة جدية للفصل بين الحالتين.

من سيجري التدقيق في هويات القادمين؟ حكومة المنفى اليمنية التي لا تملك قرارها ولا تسيطر على قواتها؟ مجلس القيادة الرئاسي الذي يعجز أعضاؤه عن الاتفاق على إدارة مدينة؟ أم الجهات السعودية التي أمضت سنوات تمول تشكيلات متنافسة، ثم فوجئت بأن هذه التشكيلات لا تستطيع القتال معاً؟

ومن سيعيد هؤلاء إلى سوريا إذا انتهت المهمة أو تغيرت المصلحة السعودية؟ ومن سيمنعهم من الانتقال إلى شبكات القاعدة وداعش أو إنشاء جماعات جديدة؟ ومن سيحاسبهم إذا دخلوا في نزاع مع السكان أو القوات المحلية؟

هذه ليست أسئلة نظرية. اليمن عرف التجربة نفسها من قبل. في حرب عام ١٩٩٤، استُخدم مقاتلون عائدون من أفغانستان ضد الجنوب. جرى تقديمهم يومها باعتبارهم قوة عسكرية تساعد في حسم الحرب، لكن انتهاء القتال لم ينهِ وجودهم. تحول بعضهم إلى أدوات اغتيال وترهيب، ثم أصبحوا جزءاً من البيئة التي أنتجت تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

دفعت عدن وأبين وشبوة وحضرموت ثمن تلك الصفقة لعقود. استُهدفت المقار والسفارات والفنادق والمعسكرات، واغتيل ضباط وأمنيون وأئمة وصحافيون. وحين احتل تنظيم القاعدة المكلا عام ٢٠١٥، حكم ساحل حضرموت أكثر من عام، وجمع الأموال من الميناء والضرائب، وحول المدينة إلى مركز مالي ولوجستي.

لم يطرد التنظيم تفاوض سياسي أو بيان صادر من الرياض. أخرجته قوات محلية تشكلت من أبناء حضرموت وعرفت مناطقها وقبائلها. ومع ذلك، بدلاً من حماية هذه التجربة، تعاملت السعودية مع القوات المحلية كجزء من نفوذ منافس، وأعادت ترتيبها وفق حساباتها السياسية.

المفارقة أن الرياض تضرب البنية الأمنية المحلية التي أثبتت قدرتها على مكافحة الإرهاب، ثم تبحث عن خبرة عسكرية في بيئة خرجت منها تشكيلات تحمل أفكاراً متطرفة. إنها لا تنقل الحل إلى اليمن؛ تنقل إليه مشكلة إضافية.

الأخطر أن الاستعانة بمقاتلين ذوي خلفيات دينية قد تحول الصراع مع الحوثيين إلى حرب مذهبية صريحة. الحوثيون جماعة مسلحة ذات مشروع سياسي وعقائدي مرتبط بإيران، ومواجهتهم ضرورة لحماية اليمن والمنطقة. لكن هذه المواجهة لا تحتاج إلى بناء جيش سني عابر للحدود، ولا إلى تقديم الحرب باعتبارها معركة بين «السنة» و«الشيعة».

ذلك هو الميدان الذي يجيده الحوثيون. فالجماعة تبني شرعيتها على فكرة الدفاع عن الهوية الزيدية في مواجهة الخارج. وإذا دفعت السعودية بمقاتلين أجانب من فصائل إسلامية سورية، فستمنح الحوثيين الرواية التي يحتاجون إليها: حرب أجنبية ذات طابع مذهبي تستهدف مجتمع الشمال.

عندها لن يعود النقاش حول انقلاب الجماعة واستيلائها على الدولة أو تهديدها الملاحة والمدن اليمنية والسعودية، بل حول «غزو سني» تقوده الرياض. وسيستخدم الحوثيون وجود المقاتلين السوريين لتعبئة القبائل واستقطاب المترددين وتحويل خسائرهم إلى مظلومية مذهبية.

لن تكون النتيجة هزيمة الحوثيين، بل إطالة الحرب وتوسيع سوق التجنيد لدى الطرفين. كل مقاتل أجنبي يصل تحت راية مذهبية سيساعد الجماعة على تجنيد عدد أكبر في الجبهة المقابلة. وكل خطاب عن «الروافض» سيقابله خطاب حوثي عن «التكفيريين والدواعش».

وقد تنجح السعودية في إنتاج حرب طويلة تستنزف الحوثيين، لكنها ستستنزف معها الجنوب واليمن والمنطقة. الجغرافيا التي ستستقبل المعسكرات ومخازن السلاح وطرق الإمداد لن تكون الرياض، بل حضرموت والمهرة وشبوة وأبين ولحج. وإذا انتهت المملكة لاحقاً إلى تسوية مع الحوثيين، ستنسحب من الحرب وتترك خلفها المقاتلين وشبكاتهم.

تملك السعودية حق الدفاع عن أراضيها في مواجهة الصواريخ والمسيّرات الحوثية. ومن حقها طلب دعم دفاعي من حلفائها. لكن هناك فارقاً بين نشر منظومات اعتراض داخل المملكة، وبين استخدام اليمن ميداناً لتجميع المقاتلين وإعادة تدوير بقايا الحروب الإقليمية.

إذا كانت الرياض تحتاج إلى خبرات سورية لتدريب جيشها، فلتبقَ هذه الخبرات داخل حدودها وتحت رقابة مؤسساتها. أما إدخال وحدات أجنبية إلى اليمن، أو تدريب تشكيلات عقائدية ثم إرسالها عبر الجنوب، فليس دفاعاً عن السعودية؛ إنه نقل للخطر من المملكة إلى أرض لا تملك قرارها.

السعودية تحتاج إلى مواجهة السؤال الذي تهربت منه طويلاً: لماذا فشلت القوات التي موّلتها؟ لم يكن السبب نقص المقاتلين. اليمن مليء بالرجال المسلحين. السبب أن الرياض لم تبنِ مؤسسة عسكرية، بل بنت شبكة ولاءات متضارَبة. دعمت حزب الإصلاح في مناطق، وأنشأت قوات موازية في مناطق أخرى، وفككت وحدات جنوبية، واحتوت قيادات داخل فنادقها، ووزعت المال وفق الطاعة السياسية لا وفق الكفاءة القتالية.

حين بدأت الحرب الجديدة، اكتشفت أن لديها عشرات الألوية، لكن ليس لديها جيش. لديها مجلس قيادة، لكن ليس لديها مركز قرار. لديها حكومة معترف بها، لكنها تعيش خارج البلاد. لديها حلفاء جنوبيون قاتلوا الحوثيين والقاعدة، لكنها دخلت معهم في صدام لأنها تخشى مشروعهم السياسي أكثر مما تثق بشراكتهم العسكرية.

النتيجة أن الحوثيين اقتربوا من عدن، وحاصروا تعز، وسيطروا على مواقع في الساحل، وقصفوا المطارات والمنشآت السعودية. وبدلاً من مراجعة هذه السياسة، تتجه الرياض إلى إضافة طبقة جديدة من المقاتلين الأجانب فوق طبقات الفوضى الموجودة أصلاً.

اليمن ليس بحاجة إلى مرتزقة جدد، ولا إلى فصائل سورية، ولا إلى حرب سنية شيعية. يحتاج إلى مشروع سياسي يعترف بالوقائع الموجودة على الأرض، ويحترم قضية الجنوب، ويبني شراكة مع القوى التي تملك مصلحة حقيقية في حماية مناطقها.

القوات المحلية التي هزمت القاعدة في المكلا وأبين، وقاتلت الحوثيين على حدود الجنوب والساحل، أكثر قدرة على حماية أرضها من أي مقاتل مستورد. لكنها تحتاج إلى ضمانات سياسية وقيادة واضحة وتسليح دفاعي، لا إلى أن تُفكك كي يحل محلها غرباء لا يعرفون البلاد ولا يملكون قضية فيها.

يمكن للرياض أن تستورد مدربين ومقاتلين، وأن توقع اتفاقات دفاعية، وأن تنشئ تحالفاً جديداً كل شهر. لكنها لن تنتصر ما دامت تتعامل مع اليمن بوصفه ساحة نفوذ، ومع الجنوب بوصفه قاعدة عسكرية، ومع الحوثيين بوصفهم مشكلة يمكن استنزافها حتى تقبل بالتسوية.

الخطر ليس أن يصبح اليمن قبلة للمتطرفين غداً. لقد أصبح كذلك في مراحل سابقة، ودفع ثمن ذلك طويلاً. الخطر الحقيقي أن تعيد السعودية فتح الباب نفسه، وهي تعرف إلى أين قاد في المرة الأولى.

وإذا تحولت الأراضي السعودية إلى مركز لتدريب فصائل خرجت من الحرب السورية، ثم جرى نقلها إلى اليمن تحت عنوان قتال الحوثيين، فلن تكون الرياض قد وجدت حلاً لأزمتها. ستكون قد صنعت أزمة جديدة، قد تنتهي مهمتها العسكرية خلال أشهر، لكن آثارها ستبقى في الجنوب لعقود.

مؤسسة
اليوم الثامن alyoum8.net
للإعلام والدراسات

سياسية تحليلية تصدر كل يوم أحد عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، وهي مؤسسة إعلامية وبحثية مستقلة تأسست في 13 أكتوبر 2016م، وفقًا لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لسنة 2001م ولائحته التنفيذية، وتحمل ترخيص رقم (0693) الصادر عن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في عدن.

وتعمل المؤسسة في مجالات الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية والشؤون الاجتماعية والإنسانية، وتسعى إلى إنتاج المعرفة وتوفير محتوى إعلامي وبحثي يسهم في فهم القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في اليمن والمنطقة.

رؤية المؤسسة
الريادة والتميز في العمل الإعلامي والبحثي من خلال إنتاج محتوى مهني يستند إلى المعرفة الدقيقة والتحليل الموضوعي.

رسالة المؤسسة
المساهمة في تطوير المعرفة والبحث العلمي وتعزيز الوعي العام عبر دراسات رصينة ومحتوى إعلامي مهني يخدم المجتمع وصناع القرار والباحثين.

العنوان: جنوب اليمن - عدن – البريقة.
Alyoum8th@gmail.com www.Alyoum8.net
أرقام التواصل: 777491124 / 777668124 +967
منصات التواصل الاجتماعي: Alyoum8th
الإخراج الفني م. نديم عمر

تنويه
تمثل المواد البحثية والدراسات والتقارير المنشورة آراء كُتّابها وباحثيها، ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات.

تقرير

» إدارة الحلفاء بدلاً من الحرب..

من ضبط الجنوب إلى خسارة باب المندب.. كيف مهّدت السياسة السعودية لتقدم الحوثيين؟

أعادت السعودية ترتيب القوى المناهضة للحوثيين وفق أولويات النفوذ والولاء، لكنها لم تبنِ قيادة عسكرية تستطيع القتال عند الاختبار. وبينما انشغلت الرياض بإضعاف القوى الجنوبية وإدارة خلافات حلفائها، استغل الحوثيون الانقسام وانتقلوا إلى المخا والذباب وميون، واضعين باب المندب أمام تهديد مباشر.

عدن

لم يكن سقوط المخا والذباب وجزيرة ميون في قبضة الحوثيين مجرد انتكاسة عسكرية لقوات الحكومة اليمنية المدعومة من السعودية. ما حدث على الساحل الغربي كشف خللاً أعمق في الطريقة التي أدارت بها الرياض الحرب ومعسكرها المحلي طوال أكثر من أحد عشر عاماً.

دخلت السعودية الحرب في مارس/آذار ٢٠١٥ معلنة أن هدفها إعادة الحكومة المعترف بها دولياً ومنع الحوثيين، المدعومين من إيران، من تثبيت سلطتهم على اليمن وتحويله إلى منصة تهدد المملكة. لكن الجماعة لم تبقَ في صنعاء أو صعدة. ومع وصولها إلى الساحل الغربي وجزيرة ميون، أصبحت على الضفة اليمنية لمضيق باب المندب، أحد أهم ممرات التجارة والطاقة في العالم.

لا يعني ذلك أن الرياض سلّمت الساحل للحوثيين، أو أن الجماعة لم تخطط للهجوم وتنفذه اعتماداً على قدراتها وإسنادها الإيراني. إلا أن سرعة الانهيار تطرح سؤالاً لا يمكن تجاوزه: كيف أنفقت السعودية مليارات الدولارات، وأعادت تشكيل القوات وعيّنت القيادات ووزعت الرواتب، ثم وجدت أن المعسكر الذي ترعاه عاجز عن حماية أهم جبهة استراتيجية في اليمن؟

جبهة انهارت قبل بدء الهجوم

بدأت مقدمات خسارة الساحل قبل وصول الحوثيين إلى المخا. فقد أمضت السعودية سنوات في إدارة التنافس بين القوى المناهضة للجماعة، من دون أن تنشئ قيادة عسكرية موحدة أو تحدد غاية سياسية تقبل بها هذه القوى.

عملت تحت مظلة الحكومة تشكيلات متباينة الولاء والأهداف: قوات تتبع وزارتي الدفاع والداخلية، وألوية العمالقة، وقوات درع الوطن، والمقاومة الوطنية، ووحدات جنوبية، وشبكات عسكرية وقبلية وحزبية في مأرب وتعز وحضرموت. وكان لكل طرف مصدر تمويل وقيادة وأجندة مختلفة.

لا يمثل تعدد التشكيلات مشكلة عسكرية في حد ذاته، إذا وُجدت غرفة قيادة قادرة على توزيع المهام وتبادل المعلومات وتحريك الاحتياط وتوفير الإسناد. لكن الرياض استخدمت التعدد لضبط حلفائها ومنع أي قوة محلية من امتلاك قرار مستقل، فتحولت المنافسة التي منحتها نفوذاً سياسياً إلى نقطة ضعف عسكرية.

وحين بدأ الهجوم الحوثي، لم تكن القوات تعاني نقصاً في العدد أو السلاح فحسب؛ كانت تفتقر إلى الإنذار المبكر والقيادة المشتركة والثقة المتبادلة. وصلت المعلومات عن الحشد الحوثي متأخرة أو لم تتحول إلى قرار عملياتي، فيما دخلت وحدات أُعيد تنظيمها حديثاً المعركة من دون أن تكون قد اختبرت قدرتها على العمل المشترك.

بهذا المعنى، لم تنهَر المخا في اليوم الذي دخلها الحوثيون. بدأ انهيارها عندما أصبحت أولوية المعسكر المناهض للجماعة تحديد الجهة التي تسيطر على عدن وحضرموت والمهرة، لا بناء قوة تستطيع منع الحوثيين من الوصول إلى باب المندب.

حرب يناير وتفكيك القوة الجنوبية

تعمقت الأزمة بعد المواجهة السعودية مع المجلس الانتقالي الجنوبي مطلع عام ٢٠٢٦. فقد نظرت الرياض إلى توسع القوات الجنوبية في حضرموت والمهرة باعتباره تهديداً لنفوذها في المناطق الحدودية والغنية بالنفط، وتعاملت معه باعتباره خطراً أكثر إلحاحاً من إعادة تنظيم الجبهات مع الحوثيين.

نجحت السعودية في تغيير قيادات وإعادة تسمية وحدات ونقل تشكيلات إلى وزارتي الدفاع والداخلية، كما تولت دفع رواتب قوات كانت تتلقى دعماً إماراتياً. لكنها حققت نتيجة سياسية أسرع من قدرتها على بناء بديل عسكري فعّال.

لم تختفِ الولاءات السابقة بمجرد صدور قراراتَ الدمج. بقي المقاتلون في مواقعهم بذاكرة المواجهة والإقصاء، وبشكوكهم تجاه قيادة جديدة لم تتوصل معهم إلى اتفاق بشأن مستقبل الجنوب أو طبيعة مشاركتهم في الحرب.

كان يمكن معالجة الخلاف عبر حوار سياسي يحدد موقع الجنوب في أي تسوية، ويضمن ألا تتحول مساهمة قواته في مواجهة الحوثيين إلى أداة لإلغاء قضيته. لكن الرياض عجلت بإعادة ترتيب السلاح وأجلت الحوار الجنوبي. وكانت الرسالة واضحة: ضبط القوات أولوية، أما الاتفاق على القضية التي تقاتل من أجلها هذه القوات فيمكن تأجيله.

أضعف ذلك الحافز القتالي والتنسيق بين القوى الجنوبية والساحلية. فالجندي الذي يعتقد أن الراعي الخارجي فكك وحدته أو استهدف قضيته لن يتعامل مع أوامر التعبئة بالطريقة نفسها التي يتعامل بها مقاتل يرى المعركة دفاعاً مباشراً عن أرضه ومستقبله.

الحوثيون استفادوا من التناقض

في المقابل، احتفظ الحوثيون بوحدة القرار ووضوح الهدف. وخلال سنوات التهدئة أعادوا تنظيم قواتهم وتطوير قدراتهم الصاروخية والجوية، وربطوا الاستطلاع بالمسيّرات والتسلل والعمليات البرية.

لم يكونوا القوة الأكبر في جميع الجبهات، لكنهم واجهوا خصوماً أقل قدرة على استخدام مواردهم. وبينما توزعت القوات المناهضة لهم بين هويات محلية وحزبية ورعاة خارجيين، بقي القرار الحوثي مركزياً، واستُخدمت الموارد وفق خطة واحدة.



ومع تصاعد المواجهة بين السعودية والحوثيين خلال صيف ٢٠٢٦، كان يفترض أن تعيد الرياض توجيه الاهتمام نحو الساحل. إلا أن إعادة الهيكلة بقيت غير مكتملة، ولم تكن هناك قوة احتياط قادرة على التدخل السريع أو قيادة تملك صلاحية إصدار الأوامر لجميع التشكيلات.

استفاد الحوثيون من هذه الثغرات. لم يضربوا خطاً عسكرياً متماسكاً، بل اخترقوا شبكة مفككة من القوات والقيادات. وبعد سقوط المخا، أصبح الطريق نحو الذباب وميون أقل كلفة، وسقطت المواقع تباعاً تحت ضغط الهجوم وغياب الإسناد الفاعل.

باب المندب يتجاوز حدود اليمن

تختلف خسارة المخا وميون عن خسارة مدينة داخلية. السيطرة على مواقع مطلة على باب المندب تمنح الحوثيين قدرة على الضغط على الملاحة الدولية وتهديد السفن من مسافات أقرب، فضلاً عن مراقبة الحركة في الممر البحري الرابط بين البحر الأحمر وخليج عدن.

كما رفعت هذه السيطرة قيمة الحوثيين داخل شبكة النفوذ الإيراني. فوجود جماعة مرتبطة بطهران قرب باب المندب، بالتزامن مع التوتر في مضيق هرمز، يجعل إيران قادرة على الضغط على مسارين أساسيين لتجارة النفط والغاز.

وتزداد خطورة ذلك بالنسبة إلى السعودية التي تعتمد على البحر الأحمر وموانئه وخطوطه النفطية بديلاً من المسارات المعرضة للخطر في الخليج. فالحرب التي بدأت لمنع الحوثيين من تهديد أمن المملكة انتهت إلى اقترابهم من أحد أهم منافذها الاقتصادية والاستراتيجية.

لهذا لم يعد ما جرى شأناً يمنياً داخلياً. فقد اضطرت الرياض إلى طلب دعم سياسي وعسكري من واشنطن والقاهرة ودول أخرى، كما لجأت إلى بكين للضغط على إيران من أجل كبح الحوثيين. ويعكس هذا التحرك حجم الفجوة بين النفوذ الذي اعتقدت السعودية أنها بنته داخل اليمن وبين قدرتها الفعلية على حماية الممر البحري.

أين كانت قوات الإصلاح؟

يعيد سقوط الساحل أيضاً طرح السؤال بشأن دور القوات المحسوبة على حزب الإصلاح، فرع جماعة الإخوان المسلمين في اليمن. حافظت السعودية على علاقة مركبة بالحزب؛ لم تعتمد عليه حليفاً كاملاً، ولم تتعامل معه بوصفه خصماً يجب إقصاؤه.

استخدمت الرياض نفوذ الإصلاح لموازنة القوى الجنوبية ومنافسة حلفاء الإمارات، وواصلت دعم وحدات عسكرية وقبلية مرتبطة به في مأرب وتعز وحضرموت. لكن هذا النفوذ لم يتحول إلى مساهمة متناسبة في حماية الساحل أو التصدي للهجوم الحوثي.

كانت بعض القوات التابعة للحزب متمركزة في مناطق بعيدة عن خطوط الخطر، بينما تحملت التشكيلات الجنوبية والساحلية الجزء الأكبر من القتال. ويكشف هذا الخلل أن توزيع التمويل والانتشار لم يكن مرتبطاً دائماً باحتياجات الجبهة، بل بحسابات التوازن السياسي.

إذا كان الإصلاح شريكاً في الحكومة، فلا يمكن إعفاؤه من تحمل نصيب واضح من الحرب. وإذا كانت قواته جزءاً من وزارتي الدفاع والداخلية، فيفترض أن تخضع لقيادة مشتركة وتنتقل إلى الجبهات وفق متطلبات المعركة، لا وفق حسابات الحزب ومصالح قياداته.

ضريبة السيطرة السعودية

أرادت السعودية حلفاء أقوياء بما يكفي للقتال نيابة عنها، لكن ليس إلى الدرجة التي تسمح لهم باتخاذ قرارات مستقلة. لذلك وزعت الدعم بين تشكيلات متعددة، ومنعت أي طرف من الانفراد بالقوة.

منحتها هذه السياسة قدرة على التحكم في الموارد والقيادات، لكنها فرضت ما يمكن وصفه بـ«ضريبة السيطرة». فكل إجراء اتخذته الرياض لإضعاف استقلال حلفائها خصم جزءاً من قدرتهم على المبادرة والقتال.

ظهر ذلك بوضوح في الجنوب. عندما كانت القوات الجنوبية متماسكة ومرتبطة بقياداتها ومجتمعاتها، امتلكت معرفة بالأرض ودافعاً محلياً للقتال. وعندما جرى تفكيكها أو دمجها قسراً أو تغيير قياداتها، لم تتحول إلى جيش وطني موحد، بل إلى وحدات أقل ثقة بقيادتها الجديدة وأكثر ارتياباً من الغاية السياسية للحرب.

والمفارقة أن الرياض أبدت استعداداً لاستخدام القوة لإعادة ضبط حلفائها في عدن وحضرموت، لكنها تعاملت بحذر أكبر مع الحوثيين خوفاً من استهداف أراضيها ومنشآتها. وأنتج ذلك انطباعاً لدى قطاع من الجنوبيين بأن السعودية تنظر إلى القوى الجنوبية باعتبارها خطراً يجب إخضاعه، بينما تنظر إلى الحوثيين باعتبارهم خصماً يمكن احتواؤه أو التفاوض معه.

ما بعد الخسارة

تستطيع السعودية تمويل هجوم مضاد لاستعادة بعض المواقع، وتوفير غطاء جوي واستخباري للقوات المحلية. لكن استعادة المخا أو إبعاد الحوثيين عن المضيق لن تكون نتيجة دائمة إذا بقيت بنية المعسكر كما هي.

المطلوب ليس إنشاء تشكيل جديد يحمل اسماً مختلفاً، بل قيادة عملياتية خاصة بباب المندب والساحل، تضم القوات الجنوبية والعمالقة والمقاومة الوطنية ووحدات وزارتي الدفاع والداخلية، وتعمل وفق مهمة محددة وغرفة معلومات موحدة واحتياط متحرك.

كما ينبغي ربط التمويل بالجاهزية الفعلية لا بالولاء السياسي، ومراجعة أعداد المقاتلين والمخزونات والتدريب وساعات الانتشار، بدلاً من الاكتفاء بدفع رواتب لقوات قد تكون أكبر على الورق منها في الميدان.

ولا يمكن فصل الإصلاح العسكري عن القضية الجنوبية. فالسعودية لن تبني جبهة فعالة في باب المندب بينما تتعامل مع القوى الجنوبية باعتبارها مشكلة أمنية. المطلوب اتفاق سياسي مؤقت على الأقل، يعترف بالقضية الجنوبية ويمنع استخدام المشاركة العسكرية لإعادة فرض صيغة سياسية يرفضها الجنوبيون.

تكشف خسارة الساحل أن السعودية لم تُهزم بسبب نقص المال أو السلاح، بل بسبب الطريقة التي صممت بها تحالفاتها. لقد أدارت حلفاءها لمنع أي منهم من امتلاك القوة الكافية للاستقلال، ثم اكتشفت أن أياً منهم لا يمتلك القوة المنظمة الكافية لوقف الحوثيين.

دخلت الرياض الحرب لمنع الجماعة من تحويل اليمن إلى منصة تهدد حدودها وممرات الطاقة. وبعد أكثر من عقد، أصبح الحوثيون على ميون وبات باب المندب جزءاً من شبكة الضغط الإيرانية. وما لم تعترف السعودية بأن إدارة النفوذ ليست بديلاً من إدارة الحرب، فإن أي أرض تستعاد ستبقى معرضة للسقوط مجدداً، وأي تشكيل جديد لن يكون أكثر من اسم آخر للانقسام القديم.

تقرير

» أسبوع أعاد الحرب إلى نقطة الصفر..

الحوثيون يطوقون السعودية بالنيران و

دخلت المواجهة اليمنية السعودية خلال الأسبوع الأول من نوفمبر مرحلة أكثر خطورة، بعدما وصلت الصواريخ الحوثية إلى الرياض والمنطقة الشرقية، واقتربت المعارك من عدن، بينما اتجهت المملكة إلى توسيع تحالفاتها العسكرية. وبين الغارات والحصار وتضارب بيانات الطرفين، دفع المدنيون الكلفة الأكبر في تعز وصنعاء ومناطق الجنوب.



الرياض

لم يكن الأسبوع الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 2026 أسبوعاً عادياً في مسار الحرب اليمنية. ففي ثمانية أيام فقط، انتقلت صافرات الإنذار بين مدن سعودية تفصل بينها مئات الكيلومترات، ودارت معارك على مسافة نحو ثمانين كيلومتراً من عدن، واشتد الحصار المفروض على تعز، وسقط عشرات المدنيين في السوق والمنازل، بينما كانت الرياض توقع اتفاقاً دفاعياً مع دمشق وتبحث عن خبرات عسكرية خارج اليمن لمساعدتها في حرب دخلتها قبل أكثر من أحد عشر عاماً.

المشهد الذي تشكل بين الأول والثامن من نوفمبر لا يعكس جولة تصعيد مؤقتة بقدر ما يكشف انتقال الحرب إلى طور جديد. الحوثيون لم يعودوا يعتمدون على جبهة واحدة أو نوع واحد من السلاح. يهاجمون القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية في الجوف وتعز ولحج، ويطلقون الصواريخ الباليستية والمجنحة والطائرات المسيّرة على المدن والمنشآت السعودية، ويختبرون الحدود الجنوبية بعمليات صغيرة، ثم يستخدمون الغارات السعودية وسقوط المدنيين لتعبئة أنصارهم وتبرير استمرار القتال.

وفي الجهة المقابلة، لا تبدو السعودية قادرة على تحويل تفوقها الجوي والمالي إلى سيطرة ميدانية مستقرة. تستطيع اعتراض عدد من الصواريخ، وتشن غارات على مواقع الحوثيين، وتمول قوات محلية متعددة، لكنها لم تتمكن من منع الجماعة من الوصول إلى الساحل الغربي، أو تطويق تعز، أو فتح طريق نحو شمال لحج، أو وضع الرياض والمنطقة الشرقية تحت إنذارات متلاحقة.

كانت بداية نوفمبر امتداداً لتصعيد بدأ قبل أشهر، إلا أن وتيرته خلال الأسبوع الأول أظهرت اتساع المساحة التي يملك الحوثيون القدرة على تهديدها. ففي الأول من نوفمبر، أعلن التحالف اعتراض صاروخ باليستي وطائرة مسيّرة أُطلقا باتجاه المنطقة الجنوبية من السعودية. وفي اليوم التالي، تكررت الهجمات بصاروخ ومسيّرات باتجاه الرياض والجنوب، فيما أطلق الدفاع المدني تحذيرات في أبها وخميس مشيط والطائف ونجران قبل إعلان زوال الخطر.

وفي الثالث من نوفمبر، تحدثت البيانات السعودية عن اعتراض ثلاث طائرات مسيّرة اتجهت نحو مناطق جنوبية وشرقية ومكة. ثم جاء الخامس من نوفمبر بصاروخ باليستي باتجاه منطقة المدينة المنورة، قبل أن تشهد نجران في اليوم التالي اعتراض صاروخين، بالتزامن مع تدمير مسيّرتين باتجاه الرياض ومكة.

وفي السابع من نوفمبر، أعلنت الدفاعات السعودية اعتراض صاروخ مجنح باتجاه منطقة الرياض. وبعد ساعات، قال الحوثيون إنهم نفذوا ست عمليات استهدفت منشآت تابعة لأرامكو ومطار الرياض وقوات ومواقع عسكرية سعودية داخل المملكة وفي اليمن. لم يقدم الحوثيون أدلة مستقلة تثبت إصابة الأهداف التي ذكروها، لكن استمرار التحذيرات واعتراض المقذوفات أكد أن الهجمات لم تكن مجرد بيانات إعلامية.

بلغت المواجهة ذروتها صباح الأحد 8 نوفمبر، حين دوّت انفجارات في العاصمة السعودية بعد تحذير أصدره الدفاع المدني. أعلن التحالف اعتراض صاروخين باليستيين أطلقهما الحوثيون باتجاه الرياض، ثم تحدث عن تدمير صاروخين مجنحين استهدفا العاصمة والمنطقة الجنوبية. وقال شهود لـ«رويترز» إنهم سمعوا دوي انفجارات، قبل أن تعلن السلطات أن الخطر زال.

وفي التوقيت نفسه تقريباً، صدرت إنذارات في الظهران والدمام وبقيق والأحساء. أعلنت السلطات لاحقاً اعتراض صاروخ باليستي باتجاه المنطقة الشرقية ورفع التحذيرات. ولم تكن حساسية تلك الإنذارات مرتبطة بالكثافة السكانية وحدها؛ فالمنطقة الشرقية تضم الحصة الأكبر من احتياطيات النفط والغاز السعودية، إلى جانب مقر شركة أرامكو في الظهران ومنشآت بقيق التي تمثل عقدة أساسية في شبكة معالجة وتصدير النفط.

وقالت «رويترز» إن مقر أرامكو تعرض لأضرار واسعة في هجوم وقع خلال أكتوبر، ما يجعل تكرار الإنذارات في المنطقة رسالة اقتصادية مقصودة. الحوثيون يدركون أن مجرد التهديد المستمر لمنشآت النفط والمطارات لا يحتاج دائماً إلى إصابة مباشرة كي يحقق أثراً. الإنذار وحده يفرض إجراءات أمنية، ويربك الرحلات، ويرفع تكاليف التأمين، ويجبر السعودية على استهلاك صواريخ اعتراض مرتفعة الكلفة في مواجهة مسيّرات أو صواريخ أقل كلفة بكثير.

وبحسب حصيلة نشرتها وسائل إعلام سعودية استناداً إلى بيانات التحالف، اعترضت الدفاعات الجوية ما لا يقل عن 15 صاروخاً وطائرة مسيّرة منذ بداية نوفمبر وحتى صباح الثامن منه. ولا تشمل هذه الحصيلة المقذوفات التي ربما أخفقت في الوصول إلى أهدافها أو لم تعلن السلطات تفاصيلها.

لكن بيانات الاعتراض لا تجيب عن السؤال الأهم: إلى متى تستطيع السعودية البقاء في وضع دفاعي يومي؟ فالدفاع الجوي قد يمنع وقوع كارثة في مدينة أو منشأة، لكنه لا يزيل القدرة التي تنتج الهجمات. كما أن نجاح المنظومات في اعتراض معظم المقذوفات لا يلغي احتمال أن ينجح صاروخ واحد أو مسيّرة واحدة في الوصول إلى هدف حساس.

كان هذا الخلل واضحاً في التقارير الأمريكية التي تحدثت، خلال الأسابيع الماضية، عن تراجع مخزون السعودية من صواريخ الاعتراض، وعن طلب الرياض مساعدة من فرنسا وبريطانيا ومصر وباكستان ودول أخرى لتوفير منظومات وقدرات دفاعية إضافية. وقالت «واشنطن بوست»، نقلاً عن مسؤولين إقليميين، إن المملكة لجأت إلى حلفائها بعد استنزاف جزء من مخزونها، بالتزامن مع تراجع مخزونات أمريكية نتيجة اتساع الحرب الإقليمية.

المشكلة بالنسبة إلى الرياض لا تتوقف عند عدد الصواريخ. الحوثيون يوزعون الهجمات على مساحات متباعدة، من الحدود الجنوبية إلى الرياض ومكة والمدينة والمنطقة الشرقية. وهذا يفرض على السعودية حماية شبكة واسعة من المطارات والموانئ ومحطات الكهرباء والمنشآت النفطية والمقرات العسكرية والمدن الكبرى، بدلاً من تركيز منظوماتها في نطاق جغرافي محدود.

وفوق ذلك، ظهرت مؤشرات على أن الجماعة ربما عادت إلى استخدام العمليات البرية داخل الأراضي السعودية. فقد نشر موقع «ميدل إيست آي» في الثاني من نوفمبر تقريراً نقل فيه عن مسؤول غربي وآخر عربي أن الحوثيين نفذوا غارات محدودة عبر الحدود على مواقع عسكرية سعودية خلال الأشهر الأخيرة، وأن واحدة منها على الأقل وقعت في أواخر أكتوبر.

وبحسب المصدرين، رصدت معدات مراقبة إحدى الغارات، فيما استولى المهاجمون على أسلحة خفيفة تستخدمها قوات حرس الحدود السعودية. ولم تعلن الرياض وقوع هذه التوغلات، كما لم يقدم التقرير صوراً أو أسماء للمواقع المستهدفة، ما يجعل المعلومات منسوبة إلى المصدرين وغير مؤكدة رسمياً.

ومع ذلك، تتفق طبيعة العمليات الموصوفة مع الأسلوب الذي استخدمه الحوثيون خلال السنوات الأولى للحرب: مجموعات صغيرة تتقدم عبر التضاريس الجبلية، تهاجم نقاطاً حدودية، تستولي على أسلحة أو تأسر جنوداً، ثم تنسحب قبل وصول الإسناد. ولا تحتاج هذه العمليات إلى احتلال مناطق واسعة. يكفي أن تثبت الجماعة قدرتها على تجاوز الحدود وإجبار الجيش السعودي على نشر وحدات إضافية في شريط جبلي طويل ومعقد.

وهنا تتكامل الجبهتان الجوية والبرية. فالصواريخ والمسيّرات تستنزف الدفاعات في العمق، بينما تضغط عمليات التسلل على القوات المنتشرة قرب الحدود. وإذا استمرت هذه المعادلة، ستجد الرياض نفسها مطالبة بحماية منشآت الطاقة والعاصمة والمدن المقدسة والحدود في وقت واحد، من دون أن يكون لديها داخل اليمن شريك محلي قادر على نقل المعركة بعيداً عن أراضيها.

في اليمن، كان أخطر تطور خلال الأسبوع هو وصول الحوثيين إلى أقرب نقطة من عدن منذ عام 2015. ففي الثاني من نوفمبر، نقلت «رويترز» عن أربعة مصادر عسكرية أن قوات الجماعة تقدمت إلى مسافة نحو ثمانين كيلومتراً من المدينة، بعد هجوم على مواقع القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية في مديرية المقاطرة.

وقالت المصادر إن الحوثيين سيطروا على مناطق في المديرية بعد هجوم استمر ثلاثة أيام، وأجبروا القوات المدافعة على التراجع نحو طور الباحة، حيث استمر القتال حول أحد المعسكرات. ويهدد هذا التقدم الطريق الرابط بين عدن وتعز، كما يضع شمال لحج ومداخل الجنوب أمام ضغط عسكري لم تشهده المنطقة منذ إخراج الحوثيين من عدن قبل أكثر من عقد.

لا يعني الوصول إلى مسافة ثمانين كيلومتراً أن عدن كانت على وشك السقوط. بين خطوط القتال والمدينة توجد جغرافيا معقدة وقوات جنوبية تملك خبرة في الدفاع عن مناطقها. لكن أهمية التطور تكمن في أن الحوثيين نجحوا في نقل الجبهة من المناطق التقليدية حول تعز والبيضاء والضالع إلى نطاق يلامس الطريق المؤدي إلى العاصمة الجنوبية.

وفي الأول من نوفمبر، كانت المعارك قد اشتدت في طور الباحة والمقاطرة وهيجة العبد ومحيط جبل منيف، وهو مرتفع استراتيجي يشرف على أجزاء واسعة من الشمايتين ومناطق باتجاه عدن. حاول الحوثيون الالتفاف من مسارات فرعية بعد تعثر تقدمهم في بعض المحاور، فيما دفعت القوات المحلية بتعزيزات لوقف الهجوم.

خلال الأيام اللاحقة، أعلنت القوات المناهضة للحوثيين استعادة قرية النيداني وشعب الصراري وأجزاء من عزلة صنمات وربط القرن ومواقع أخرى في طور الباحة. وأظهرت هذه التطورات أن خطوط التماس لم تستقر، وأن التقدم الحوثي واجه هجمات مضادة، لكنها لم تُنهِ الخطر على الطريق بين عدن وتعز.

وفي الرابع من نوفمبر، اتسع القتال إلى محاور في لحج والضالع. قال الحوثيون إنهم استهدفوا تجمعات عسكرية في رأس العارة والمضاربة بصواريخ باليستية، وزعموا سقوط قتلى وجرحى بينهم قادة. وفي المقابل، أعلنت القوات المحلية تحقيق تقدم في المقاطرة، بينما تحدثت مصادر محلية عن ضحايا مدنيين في طور الباحة وحيفان.

كما تعرض معسكر في الضالع لهجوم أسفر عن قتلى وجرحى. وتزامن ذلك مع غارات استهدفت مواقع حوثية في الأقروض وصنمات والربيعي وجبل حبشي، وقصف طال مواقع وشبكات اتصالات في البيضاء وصعدة.

هذا الانتشار الواسع للقتال يكشف أن عملية «فجر اليمن»، التي أعلنتها حكومة المنفى اليمنية والقوات التابعة لها في أكتوبر، لم تنتج جبهة واحدة متماسكة. ما يجري على الأرض أقرب إلى سلسلة معارك منفصلة: تقدم محدود في الجوف، دفاع صعب في لحج وتعز، ضربات جوية على صعدة والحديدة، وهجمات حوثية بعيدة المدى على عدن وشبوة والضالع والسعودية.

في الخامس من نوفمبر، احتفى مجلس القيادة الرئاسي بمرور شهر على انطلاق العملية، وأعلن أن القوات التابعة له نفذت 40 ألفاً و761 عملية ضد الحوثيين، وأن نحو عشرين ألفاً من قادة الجماعة ومقاتليها جرى «تحييدهم»، مع تدمير أو إعطاب أكثر من خمسة آلاف مركبة وآلية.

هذه الأرقام، التي نقلتها وكالة الأناضول عن بيان المجلس، لم تؤكدها جهة مستقلة، كما لا تنسجم بسهولة مع خريطة القتال. فإذا كانت القوات المحلية قد أخرجت عشرين ألف مقاتل حوثي

تقارير

والرياض تبحث خارج اليمن عن قوة إنقاذ



من المعركة ودمرت آلاف المركبات خلال شهر، فكيف واصلت الجماعة التقدم نحو لحج، وحصار تعز، وتنفيذ الهجمات في الجوف والضالع، وإطلاق الصواريخ على السعودية؟

يبدو أن عبارة «عملية» استُخدمت لحساب كل رمية أو استهداف أو تحرك، وليس بالضرورة عملية عسكرية مستقلة. كما أن مصطلح «تحييد» قد يشمل القتلى والجرحى أو حتى الأهداف التي يعتقد المهاجم أنه أصابها. لذلك لا يمكن التعامل مع هذه البيانات باعتبارها حصيلة موثقة، بل بوصفها جزءاً من حملة إعلامية تحاول حكومة المنفى من خلالها إظهار وجود حرب شاملة ومنظمة، بينما تكشف الجبهات عن قيادة مجزأة ونتائج متفاوتة.

تعز كانت خلال الأسبوع التعبير الأشد قسوة عن هذا التناقض بين البيانات العسكرية والواقع المدني. فالمدينة ظلت محاطة بمواقع الحوثيين، فيما دارت المعارك في كحلان بصبر والأقروض والكمب وذي البرح وجبل حبشي والصراري وصنمات.

وفي الثاني من نوفمبر، أعلنت القوات المحلية كسر هجوم حوثي على جبهة كحلان، بالتزامن مع غارات استهدفت مواقع في صعدة والحديدة. وقال الحوثيون إن الضربات طالت ميناء رأس عيسى وسفينتين تجاريتين وشركة النفط في باجل وشبكات اتصالات في صعدة، فيما لم تتوافر حصيلة مستقلة للأضرار.

لكن أخطر ما جرى لم يكن في المتاريس. استمرار إغلاق الطرق أدى إلى نقص حاد في الوقود والدقيق والمياه والأدوية والأكسجين الطبي. وقالت الأمم المتحدة إن انعدام الأمن وإغلاق الممرات منعا دخول الإمدادات التجارية والإنسانية، وخفضا إنتاج المياه إلى النصف تقريباً، وهددا بإخراج المستشفيات عن الخدمة.

وذكر مسؤولون محليون أن 120 مركزاً صحياً توقف عن العمل، وأن 66 مرفقاً آخر أصبح قريباً من الإغلاق. كما تعذر وصول برنامج الأغذية العالمي إلى أكثر من 600 ألف شخص يعتمدون على المساعدات. ولم تعد الشاحنات قادرة على استخدام الطرق المباشرة، فيما تعرضت مركبات للحوادث والأضرار خلال محاولتها الوصول إلى المدينة عبر مسارات جبلية بديلة.

وفي السادس من نوفمبر، أصاب صاروخ سوقاً في محافظة تعز، ما أدى إلى مقتل عشرات المدنيين. تبادل الحوثيون والقوات الموالية للسعودية الاتهامات. كل طرف قال إن الآخر نفذ الهجوم، ولم تتمكن وكالات الأنباء الدولية من تحديد مصدر الصاروخ بصورة مستقلة.

تكشف الواقعة مقدار الفوضى التي تحيط بالعمليات. صاروخ يسقط على سوق مكتظ، ثم تبدأ معركة الروايات قبل الانتهاء من انتشال الضحايا. غياب تحقيق مستقل يسمح لكل طرف باستخدام القتلى في خطابه، بينما تبقى هوية المسؤول معلقة.

وفي اليوم التالي، انتقل مركز المأساة إلى محيط صنعاء. قالت وزارة الصحة التابعة للحوثيين إن غارات على قرية الشرية، الواقعة على بعد نحو 15 كيلومتراً شمال شرقي العاصمة، قتلت 33 شخصاً وأصابت 39. وكانت الحصيلة الأولية 27 قتيلاً و36 جريحاً، معظمهم من النساء والأطفال، قبل أن ترتفع مع استمرار البحث تحت الأنقاض.

عرضت قناة المسيرة التابعة للحوثيين صور أطفال جرحى ومنازل مدمرة، واتهم مسؤولو الجماعة السعودية بتنفيذ الغارات ثم استهداف فرق الإنقاذ أثناء محاولتها انتشال الضحايا. لم تعلق الرياض فوراً، ثم قالت السلطات إنها تحقق في الواقعة. ولم تتمكن «أسوشيتد برس» من التحقق بصورة مستقلة من المسؤولية أو ادعاء تنفيذ ضربات لاحقة على المسعفين.

هذه الحادثة أعادت إلى الواجهة المشكلة التي رافقت التدخل السعودي منذ عام 2015. تستطيع الطائرات ضرب مواقع يعتقد أنها مرتبطة بالحوثيين، لكن سقوط المدنيين يمنح الجماعة قدرة على تحويل الخسارة العسكرية إلى مكسب سياسي ودعائي. وكلما ارتفع عدد الضحايا، تراجعت قدرة الرياض على تقديم حملتها باعتبارها دفاعاً عن اليمنيين أو محاولة لاستعادة مؤسسات الدولة.

وفي الوقت نفسه، لا تتوقف الجماعة عن استهداف مناطق مدنية وعسكرية في الجنوب. فقد تعرضت شبوة وعدن ولحج والضالع خلال الأسابيع الماضية لسلسلة ضربات بالصواريخ الباليستية والمسيّرات. وفي الأول من نوفمبر، أصاب صاروخ مركز السقية الصحي في مديرية المضاربة ورأس العارة بمحافظة لحج، وفق وزارة الصحة التابعة لحكومة المنفى، ما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص وإصابة 15، بينهم عاملون صحيون، وتضرر سيارة إسعاف.

وجاء الهجوم بعد سلسلة ضربات استهدفت مطار عدن ومقر وزارة الداخلية ومنشآت خفر السواحل وقصر معاشيق ومناطق عسكرية وسكنية. ونجحت هذه الهجمات في إظهار الجنوب باعتباره ساحة مكشوفة: السعودية تقود الحرب من أراضيها وتحمي مدنها بمنظومات متعددة الطبقات، بينما تفتقر عدن وشبوة ولحج إلى شبكة دفاع صاروخي قادرة على حماية المطارات والمعسكرات والمناطق السكنية.

هذا الاختلال يفسر جانباً من تردد بعض القوى الجنوبية في الدخول في معركة مفتوحة ضد الحوثيين. فالمطلوب منها أن تتحمل القتال والخسائر، بينما تبقى قضيتها السياسية معلقة، ومدنها بلا حماية كافية، وقرار الحرب تحت سيطرة قيادة مقيمة في الرياض.

ومع تعثر القوات المحلية، تحركت السعودية نحو توسيع تحالفاتها الخارجية. ففي الرابع من نوفمبر، استقبل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان الرئيس السوري أحمد الشرع في الرياض، ووقع البلدان اتفاقاً للتعاون بين وزارتي الدفاع. لم تنشر تفاصيل الاتفاق، لكن توقيته، وسط تصاعد الهجمات الحوثية، أعطاه معنى يتجاوز التعاون العسكري التقليدي.

وفي السادس من نوفمبر، كشفت «رويترز»، نقلاً عن مصدرين عسكريين سوريين ومسؤول أمريكي، أن سوريا أرسلت عدداً محدوداً من العسكريين إلى السعودية لتقديم التدريب والمشورة. وقال مسؤول أمريكي إن فرقاً سورية تساعد في تدريب وحدات سعودية ويمنية داخل المملكة لتحسين قدرتها القتالية.

وتحدث المصدران السوريان عن وصول عشرات العسكريين خلال الأسابيع الأخيرة، وأن مهمتهم استشارية وتدريبية، مع احتمال أن تكون صلاحياتهم أوسع. وقال مسؤول سعودي إن تبادل الخبرات يجري في الاتجاهين، وإن السوريين يستطيعون مساعدة المملكة بخبرتهم في قتال الجماعات المسلحة.

لكن دمشق سارعت في السابع من نوفمبر إلى نفي وجود قرار بإرسال قوات إلى اليمن. وقال مسؤول سوري إن الحديث عن انتشار عسكري سابق لأوانه، وإن أولوية دمشق ما تزال الأمن الداخلي وحماية الحدود وإعادة الإعمار. ويشير هذا النفي إلى أن السعودية لم تحصل بعد على موافقة سورية معلنة لنشر قوات في الجبهة اليمنية، وأن النقاش لا يزال يدور حول التدريب والمشورة وما يمكن أن يتطور إليهما التعاون لاحقاً.

يأتي المسار السوري ضمن بحث سعودي أوسع عن المساندة. تركيا صادقت على اتفاق دفاعي مع السعودية وباكستان، ومصر وافقت على تقديم دعم دفاعي للمملكة، بينما تناقش الرياض مع شركائها نشر منظومات اعتراض وخبراء ووحدات مساندة.

لكن جميع هذه الترتيبات تكشف حدودها منذ البداية. معظم الحلفاء مستعدون للمساعدة في حماية الأراضي السعودية، وليس بالضرورة للدخول في حرب برية داخل اليمن. الدفاع عن الرياض أو منشأة نفطية مهمة يمكن تحديدها وضبطها، أما التقدم نحو صنعاء أو قتال الحوثيين في جبال صعدة وتعز والجوف، فهو التزام مفتوح الكلفة والمدة.

وهنا تظهر المعضلة السعودية بوضوح. المملكة لا تعاني نقصاً في الدول التي تعلن التضامن معها، لكنها تعاني غياب قوة يمنية موحدة تستطيع تحويل هذا التضامن إلى تغيير على الأرض. ويمكن لتركيا أو باكستان أو مصر أو سوريا إرسال منظومات وخبراء ومدربين، لكن أياً منها لا يستطيع إصلاح الانقسامات بين القوات اليمنية أو منح حكومة المنفى شرعية وقراراً لا تملكهما.

كما أن الرياض لا تزال تدير المعسكر المناهض للحوثيين من خلال تشكيلات متنافسة: قوات مرتبطة بحزب الإصلاح، ووحدات درع الوطن والطوارئ، وتشكيلات جنوبية أعيد دمجها أو تفكيكها، وقوات في الساحل الغربي والجوف ومأرب لا تخضع فعلياً لقيادة واحدة.

وحين بدأت المعارك الكبيرة، ظهر أثر هذا البناء. لم تخض جميع القوى الحرب بالوتيرة نفسها. بعض الوحدات قاتلت في لحج وتعز والجوف، بينما بقيت تشكيلات أخرى بعيدة عن المواجهة، رغم استمرار حصولها على التمويل والسلاح والغطاء السياسي.

الحوثيون، على العكس، يحتفظون بمركز قيادة واحد وعقيدة عسكرية واحدة، ويستطيعون نقل المقاتلين والصواريخ بين الجبهات وفق أولوياتهم. لا يعني ذلك أنهم أقوى من السعودية من حيث السلاح والموارد، بل إنهم أكثر قدرة على تحويل ما يملكونه إلى قرار ميداني سريع.

وبعد أحد عشر عاماً من التدخل، تجد السعودية نفسها أمام النتيجة التي دخلت الحرب لمنعها. الحوثيون يسيطرون على صنعاء ومناطق واسعة في الشمال والغرب، ويتمركزون قرب باب المندب، ويحاصرون تعز، ويضغطون على شمال لحج، ويقصفون المدن والمنشآت السعودية، ويجبرون الرياض على طلب المساعدة من الخارج.

لا تعني هذه الصورة أن الحوثيين حسموا الحرب. القوات المحلية أوقفت بعض هجماتهم واستعادت مواقع في الجوف وتعز ولحج، كما أن قدرتهم على الاحتفاظ بالأراضي التي تقدموا إليها ستتوقف على الإمداد والحاضنة والقصف الجوي. لكن الأسبوع الأول من نوفمبر أكد أن العملية التي أعلنتها حكومة المنفى لم تستطع حتى الآن انتزاع زمام المبادرة.

ما تحقق هو اتساع الحرب، لا تغيير ميزانها. السعودية تشن مزيداً من الغارات، والحوثيون يطلقون مزيداً من الصواريخ، والقوات المحلية تقاتل في جبهات متباعدة، والمدنيون في تعز وصنعاء ولحج يدفعون الثمن.

والأخطر أن لا أحد من الأطراف قدم تصوراً واضحاً لنهاية هذه الجولة. الحوثيون يربطون وقف هجماتهم برفع ما يسمونه الحصار وإنهاء التدخل السعودي. والرياض تقول إنها تريد استعادة مؤسسات الدولة، لكنها لا تملك شريكاً يمنياً قادراً على حكم الأراضي إذا استعيدت. وحكومة المنفى تعلن أرقاماً ضخمة عن عملياتها، فيما تستمر في إدارة الحرب من خارج البلاد.

بين الأول والثامن من نوفمبر، لم تتغير هذه المعادلة؛ انكشفت بصورة أوضح فقط. الحوثيون أثبتوا أن بإمكانهم نقل الخوف إلى الرياض والمنطقة الشرقية، والسعودية أثبتت أنها تستطيع اعتراض جانب كبير من الهجمات، لكنها لم تثبت أنها قادرة على وقف مصدرها.

أما اليمن، فقد دخل أسبوعاً جديداً من الحرب بمدن محاصرة، وطرق مقطوعة، ومستشفيات بلا وقود، وأسواق ومنازل تحت القصف. وفي غياب قرار سياسي يعالج أسباب الانقسام ويبني قيادة عسكرية حقيقية، لن يكون توسيع التحالفات الخارجية أكثر من وسيلة لحماية السعودية من نتائج الحرب، لا وسيلة لإنهائها.

تقرير

قراءة في تصريحات هاني بن بريك..

«المعضلة السعو

كيف تحول الحليف الجنوبي إلى خصم بينما تعاظمت قوة الحوثيين؟

نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي يتهم إدارة التحالف بإطالة الحرب ومنح الحوثيين الوقت لتعزيز قدراتهم العسكرية، ويكشف عن صدمة القيادات الجنوبية من الضربات السعودية، محذراً من أن ربط مستقبل الجنوب بمصير الشمال يمنح الجماعة المدعومة من إيران فرصة لتوسيع نفوذها.



أبوظبي

حمّل هاني بن بريك، نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي وأحد القادة العسكريين المشاركين في معركة تحرير عدن عام ٢٠١٥، قيادة التحالف الذي تقوده السعودية مسؤولية التأخر في حسم المواجهة مع الحوثيين، معتبراً أن سوء إدارة الحرب منح الجماعة المدعومة من إيران الوقت الكافي للتحول من قوة محدودة الإمكانات إلى تهديد عسكري عابر للحدود، فيما اتهم الرياض بقصف قوات جنوبية سبق أن شارك أفراد منها في الدفاع عن الأراضي السعودية.

وفي مقابلة مطولة مع برنامج «السؤال الصعب» على قناة سكاي نيوز عربية، بثت في الرابع من نوفمبر ٢٠٢٦، قدم بن بريك، الذي ارتبط اسمه أيضاً بتأسيس قوات الحزام الأمني المعنية بمكافحة الإرهاب في الجنوب، مراجعة نقدية لتجربة التحالف العربي، تناولت أسباب تعثر الحرب، وعلاقة حزب الإصلاح بالحوثيين، والتداعيات السياسية والعسكرية للضربات السعودية ضد القوات الجنوبية، وصولاً إلى مستقبل الدولة الجنوبية والعلاقات المحتملة مع الولايات المتحدة.

ولم يقتصر حديث بن بريك على انتقاد إدارة الرياض للحرب. فقد وضع الخلاف بين السعودية والقيادات الجنوبية في سياق أوسع يتعلق بطبيعة التحالفات التي نشأت منذ عام ٢٠١٥، وحدود الالتزامات المتبادلة، والتناقض بين الأهداف المعلنة لمواجهة النفوذ الإيراني والنتائج التي انتهت إليها الحرب بعد أكثر من عقد.

وأظهر الحوار تحولاً واضحاً في الخطاب السياسي لأحد أبرز الوجوه المؤسسة للمجلس الانتقالي الجنوبي؛ فمن الدفاع عن الشراكة مع التحالف العربي إلى مساءلة قراراته العسكرية، ومن التعويل على استمرار التعاون مع الرياض إلى التحذير من أن السياسات السعودية تجاه الجنوب قد تفضي إلى نتائج تتعارض مع مصالح المملكة الأمنية نفسها.

فرصة عسكرية ضائعة.. من يتحمل مسؤولية صعود الحوثيين؟

قال بن بريك إن الحوثيين لم يكونوا يمتلكون، في السنوات الأولى للحرب، القدرات العسكرية التي يظهرون بها اليوم، مؤكداً أن القوات المناهضة للجماعة كانت قريبة من تحقيق تقدم حاسم قبل أن يؤدي تأخير العمليات إلى تغيير موازين القوى.

وأوضح أن الجماعة استفادت من الوقت لإعادة تنظيم صفوفها وتعزيز قدراتها، بينما استمرت خطوط الإمداد والتهريب في تزويدها بالأسلحة والخبرات العسكرية، وصولاً إلى امتلاك قدرات صاروخية استخدمتها ضد السعودية ودول مجاورة وإسرائيل.

وقال: «الذي أوصل الحوثي إلى هذه المرحلة هو عدم الحسم المبكر عندما كان ضعيفاً».

وذهب أبعد من تحميل إدارة التحالف مسؤولية التأخير، إذ اعتبر أن إطالة أمد المواجهة لم تكن مجرد نتيجة لتعقيدات العمليات العسكرية، بل وصفها بأنها عملية مدروسة أتاحت للحوثيين وحلفائهم الاستفادة من عامل الوقت.

ويمثل هذا الاتهام أحد أكثر أجزاء المقابلة حساسية، لأنه ينقل النقاش من تقييم النتائج العسكرية إلى التشكيك في طبيعة القرارات التي اتخذتها قيادة التحالف خلال مراحل الحرب. ومع ذلك، لم يقدم بن بريك في الحوار وثائق أو تفاصيل عملياتية تثبت وجود قرار متعمد بإطالة الحرب، وظل هذا التفسير ضمن تقييمه السياسي والعسكري لمسار المواجهة.

وبحسب روايته، أسهم التأخير في ترسيخ صورة الحوثيين باعتبارهم قوة يصعب هزيمتها، بعدما أتاحت السنوات المتعاقبة للجماعة تعزيز مواقعها وتطوير قدراتها الهجومية.

ويثير هذا التقييم سؤالاً يتعلق بالفجوة بين الأهداف التي أعلنها التحالف عند تدخله في مارس ٢٠١٥، وفي مقدمتها وقف تمدد الحوثيين وإعادة السلطة المعترف بها دولياً، وبين استمرار الجماعة في السيطرة على صنعاء وتطوير وسائل تهديد دول المنطقة.

السعودية والقوات الجنوبية.. من الدفاع عن الحدود إلى التعرض للقصف

كان الجزء الأكثر مباشرة في انتقادات بن بريك موجهاً إلى السعودية، عندما تحدث عن الضربات التي قال إن قوات جنوبية تعرضت لها خلال أحداث ديسمبر ٢٠٢٥ ويناير ٢٠٢٦.

وأوضح أن القيادات الجنوبية لم تكن تتوقع وصول الخلافات مع الرياض إلى استخدام القوة العسكرية، خصوصاً أن القوات المستهدفة، وفق روايته، شاركت في مواجهة الحوثيين، ولم تكن تمثل تهديداً للمملكة.

وقال: «أنا عن نفسي شخصياً كنت أستبعد تماماً أن تقصف السعودية قوات جنوبية سنية، لا تمثل إيران ولا تمثل أي خطر على الجانب السعودي إطلاقاً».

وأضاف أن بعض أفراد هذه القوات سبق أن قاتلوا على الحدود السعودية دفاعاً عن المملكة، وهو ما جعل احتمال تعرضهم لقصف سعودي خارج حسابات القيادات الجنوبية حتى اللحظات الأخيرة.

وبالنسبة إلى بن بريك، لم تكن المشكلة في وقوع خلاف سياسي بين حليفين، وإنما في انتقال الخلاف إلى مواجهة عسكرية ضد قوات كان يفترض أنها تعمل ضمن الأهداف العامة للتحالف نفسه.

ووصف ما حدث بأنه إخلال بعهود الشراكة والتحالف، معترفاً في الوقت ذاته بأن القيادات الجنوبية تتحمل جانباً من المسؤولية بسبب ما سماه الإفراط في حسن الظن بالحليف.

وقال إن هذا الاعتقاد استمر حتى ما قبل الضربات بلحظات، مشيراً إلى أن القيادات الجنوبية لم تتوقع أن تتخذ السعودية إجراءات عسكرية ضدها.

وتكتسب هذه التصريحات أهميتها من طبيعة العلاقة التي جمعت القوات الجنوبية بالسعودية خلال سنوات الحرب. فقد شاركت تشكيلات جنوبية في جبهات متعددة ضد الحوثيين، بينما ارتبطت بعض وحداتها بعمليات عسكرية وأمنية داخل الجنوب وعلى الحدود السعودية.

لكن الحوار لم يتضمن عرضاً تفصيلياً لأوامر العمليات أو طبيعة الأهداف التي تعرضت للقصف، ولم يتضمن رداً سعودياً على الاتهامات.

ويكشف حديث بن بريك عن اختلاف جوهري في تفسير العلاقة بين الرياض والجنوب. فالسعودية تتمسك، في خطابها السياسي التقليدي بشأن اليمن، بوحدة البلاد ودعم السلطة المعترف بها دولياً، بينما ترى القيادات الجنوبية أن المشاركة في مواجهة الحوثيين لا تعني التخلي عن حق تقرير المصير أو قبول استخدام القوة لفرض تسوية سياسية على الجنوب.

حزب الإصلاح.. اتهامات بتعطيل الحسم من داخل التحالف

خصص بن بريك جانباً واسعاً من المقابلة للحديث عن حزب التجمع اليمني للإصلاح، الذي وصفه بأنه الامتداد السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في اليمن، واتهم قيادات مرتبطة به بالمساهمة في تأخير الحسم العسكري ضد الحوثيين.

وقال إن عناصر محسوبة على الحزب كانت تتمتع بنفوذ داخل مؤسسات الحكومة المعترف بها دولياً، وتسيطر على بعض المحاور العسكرية المحيطة بصنعاء، معتبراً أن هذا النفوذ كان من الأسباب الرئيسية لتعثر العمليات.

كما أشار إلى تأخر الحزب نحو أسبوع في إعلان تأييده للتحالف العربي عقب انطلاق عملية عاصفة الحزم في مارس ٢٠١٥، ورأى أن هذا الموقف يعكس طبيعة الحسابات التي حكمت علاقة الحزب بالحرب.

واتهم بن بريك حزب الإصلاح بوجود تفاهمات غير معلنة مع الحوثيين، مستخدماً تعبير «تحالف خفي» لوصف العلاقة بين الطرفين.

ولم يقدم خلال المقابلة أدلة مستقلة تثبت وجود تحالف تنظيمي مباشر، لكن اتهاماته جاءت ضمن تفسيره لأسباب استمرار الحوثيين في السيطرة على صنعاء رغم سنوات الدعم العسكري الذي تلقته القوات المناهضة لهم.

وعندما سألته مقدمة البرنامج عن علاقة السعودية بحزب الإصلاح، حاول بن بريك التمييز بين الدعم السعودي التقليدي للمشايخ والقبائل وبين دعم التنظيم الإخواني نفسه.

واستشهد بعلاقة الرياض بالشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، أول رئيس لحزب الإصلاح، معتبراً أن نفوذه القبلي كان أساس العلاقة السعودية معه، أكثر من الانتماء التنظيمي أو الأيديولوجي.

ويعكس هذا التفسير محاولة لفهم التناقض الذي أثارته المذيعة: كيف يمكن للسعودية أن تعتبر الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً، بينما تستمر علاقاتها السياسية والعسكرية مع شخصيات وتشكيلات مرتبطة بحزب الإصلاح في اليمن؟

وبالنسبة إلى بن بريك، فإن استمرار هذا التداخل داخل المعسكر المناهض للحوثيين أسهم في تعقيد الحرب، وأتاح للجماعة الاستفادة من الانقسامات بين خصومها.

من شرعية هادي إلى تأسيس المجلس الانتقالي

استعاد بن بريك ظروف تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي في مايو ٢٠١٧، عقب إقالة عيدروس الزبيدي من منصب محافظ عدن وإقالته هو من منصبه

ودية في اليمن

الوزاري.

وأكّد أن تأسيس المجلس لم يكن إعلاناً للتمرد على شرعية الرئيس الراحل عبدربه منصور هادي، وأن القيادات الجنوبية واصلت الاعتراف به رئيساً شرعياً للبلاد.

وأوضح أن العلاقة مع هادي استمرت في بدايتها، قبل أن تتدهور بفعل ما وصفه بتنفوذ حزب الإصلاح داخل مكتب الرئاسة ومؤسسات السلطة.

وحمّل الحزب مسؤولية المساهمة في تفكيك العلاقة بين الرئيس السابق والقيادات الجنوبية، معتبراً أن الخلافات تطورت لاحقاً إلى مواجهات مسلحة.

وتكشف هذه الرواية عن محاولة بن بريك الفصل بين موقف المجلس الانتقالي من مؤسسات الشرعية اليمنية وبين صراعه السياسي مع القوى التي كانت تعمل داخلها.

كما شدد على أن السعودية والإمارات لم تعلنا، عند بدء تدخلهما في اليمن، أن هدفهما إقامة دولة جنوبية مستقلة، وأن القيادات الجنوبية كانت تدرك ذلك منذ البداية.

لكنه أكد أن اختلاف الأهداف السياسية لا يمنح أي طرف حق فرض إرادته على الجنوبيين، معتبراً أن تقرير مستقبل الجنوب يجب أن يكون بقرار من سكانه.

وفي هذا السياق، أوضح أن الموقف السعودي من وحدة اليمن لم يكن، بحد ذاته، سبباً لاعتبار الرياض خصماً للجنوب قبل أحداث ديسمبر ويناير، وأن التحول جاء نتيجة التطورات العسكرية والسياسية اللاحقة.

الحوثيون وإيران.. خلاف يتجاوز الصراع الإقليمي

رفض بن بريك اختزال المشكلة الحوثية في علاقة الجماعة بإيران، معتبراً أن الخطر يرتبط أيضاً بطبيعة المشروع الأيديولوجي الذي تتبناه، وما وصفه باعتقادها بالحق الإلهي في الحكم.

وقارن بين المشروع الحوثي وجماعة الإخوان المسلمين من حيث السعي إلى تصدير نموذج سياسي يستند إلى مرجعية دينية عابرة للحدود، رغم اختلاف الخلفيات المذهبية بينهما.

وأوضح أن إيران تتبنى مبدأ تصدير الثورة وولاية الفقيه، بينما يتبنى الإخوان مشروع الخلافة، معتبراً أن الاختلاف المذهبي لا يلغي التشابه الذي يراه في طبيعة المشروعين السياسيين.

وكشف أن إيران حاولت، بحسب روايته، استقطاب الحراك الجنوبي في مرحلة سابقة، بهدف توسيع نفوذها إلى جنوب الجزيرة العربية وإحاطة السعودية ودول الخليج بنفوذ موالٍ لها من الشمال والجنوب.

وقال إن هذه المحاولة لم تنجح بسبب اختلاف التوجهات السياسية والعقائدية للحراك الجنوبي، الذي وصفه بأنه مشروع يسعى إلى إقامة دولة وطنية، وليس امتداداً لنظام ولاية الفقيه.

وبهذا التفسير، قدم بن بريك القضية الجنوبية باعتبارها مشروعاً سياسياً منفصلاً عن الاستقطاب الإيراني، معتبراً أن استقلال الجنوب يمكن أن يشكل حاجزاً أمام تمدد الحوثيين نحو بقية الأراضي اليمنية.

الهدن مع الحوثيين.. فرصة لإعادة التسليح

انتقد بن بريك سياسة التهدئة المتكررة مع الحوثيين، قائلاً إن التجارب السابقة منذ عام ٢٠١٥ أظهرت، من وجهة نظره، أن الجماعة تستخدم فترات وقف القتال لإعادة التعبئة والتسليح.

ورفض إمكانية التعايش السياسي المستقر مع الحوثيين في ظل استمرار عقيدتهم الحالية واحتفاظهم بالسلطة العسكرية.

لكنه ميز بين حق الأفراد في ممارسة معتقداتهم الدينية وبين سيطرة جماعة مسلحة على مؤسسات الدولة والجيش، مؤكداً أنه لا يعارض ممارسة الحوثيين معتقداتهم داخل المساجد والمجتمعات التي ينتمون إليها، وإنما يعارض احتكارهم السلطة والسلاح.

وفي معرض حديثه عن احتمال تغير النظام الإيراني، قال إن سقوطه أو توقف دعمه العسكري والمالي سيضعف الحوثيين، لكنه لن ينهي بالضرورة مشروعهم الفكري.

وأشار إلى أن جذور الحركة الحوثية تعود إلى نشاط جماعة «الشباب المؤمن» في تسعينيات القرن الماضي، قبل اندلاع الحروب الست التي خاضتها مع الحكومة اليمنية ابتداءً من عام ٢٠٠٤.

واعتبر أن تلك الحروب أسهمت في تعزيز قوة الجماعة، بدلاً من القضاء عليها، نتيجة غياب معالجة سياسية وفكرية لأسباب صعودها.

كما رفض اعتبار الحوثيين ممثلين للمذهب الزيدي اليمني، قائلاً إن توجهاتهم العقائدية، وفق قراءته، أقرب إلى الاثني عشرية الإيرانية.

وهذا التوصيف يمثل موقف بن بريك من هوية الجماعة الدينية والسياسية، في ملف يشهد اختلافات بين الباحثين بشأن علاقة الحوثية بالتراث الزيدي والتأثيرات الإيرانية اللاحقة.

الهوية الجنوبية.. رفض فرض المعتقدات بالقوة

في جانب آخر من المقابلة، دافع بن بريك عن تصوره للدولة الجنوبية المنشودة، معتبراً أنها يجب أن تقوم على المواطنة المتساوية، وألا تميز بين السكان بسبب المذهب أو الانتماء الديني.

ورفض الاتهامات التي تصور المشروع الجنوبي باعتباره دعوة إلى مواجهة طائفية، مؤكداً أن الدفاع عن الهوية الدينية للمجتمع لا يعني السعي إلى فرضها على الآخرين.

واستشهد بدخول الحوثيين إلى عدن عام ٢٠١٥، قائلاً إن الجماعة حاولت تغيير بعض المظاهر الدينية المحلية، ومنها صيغة الأذان، كما اتهمها بفرض قيود على ممارسات دينية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وربط هذه المواقف برفضه السماح لجماعة مسلحة باستخدام القوة لفرض نموذج ديني أو سياسي على مجتمع آخر.

وفي المقابل، أكد أن الدولة الوطنية التي يتحدث عنها لا تعني محاربة الدين، منتقداً ما وصفه بمحاولات جماعة الإخوان المسلمين تصوير مفهوم الدولة الوطنية باعتباره مرادفاً للإلحاد أو العداء للمعتقدات الدينية.

وقال إن المشروع الجنوبي، كما يراه، يقوم على دولة ترعى مصالح المواطنين دون تمييز.

وتكشف هذه التصريحات محاولة لتقديم الاستقلال الجنوبي باعتباره مشروع دولة ذات هوية وطنية، لا مجرد انفصال جغرافي عن الشمال، وإن كان الحوار لم يتناول بالتفصيل طبيعة النظام السياسي أو الضمانات الدستورية التي يمكن أن تنظم هذه الرؤية.

القاعدة والحوثيون.. اتهامات بالتخادم ضد الجنوب

فتح بن بريك ملف العلاقة بين الحوثيين وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، متهماً الطرفين بوجود تقاطع في المصالح يستهدف القوات الجنوبية.

وقال إن العمليات التي ينفذها تنظيم القاعدة تتركز، بحسب تقييمه، ضد القوات الجنوبية، بينما لا تشهد مناطق سيطرة الحوثيين عمليات مماثلة بالحجم نفسه.

وأضاف أن الأجهزة الأمنية الجنوبية تمتلك محاضر تحقيق ومعلومات تتعلق بما وصفه بالتخادم بين الحوثيين والقاعدة.

كما اتهم التنظيم بعدم استهداف المعسكرات التابعة لحزب الإصلاح بالقدر الذي يستهدف به القوات الجنوبية.

وتكتسب هذه الاتهامات أهمية خاصة بالنظر إلى ارتباط بن بريك بتأسيس قوات الحزام الأمني، التي شاركت في عمليات مكافحة الإرهاب في عدن ومحافظات جنوبية أخرى.

لكن المقابلة لم تتضمن نشر محاضر التحقيق التي استند إليها، أو تفاصيل محددة تثبت وجود تنسيق عملياتي مباشر بين الحوثيين والقاعدة.

ويمثل هذا الملف أحد أكثر جوانب الحرب اليمنية تعقيداً، نظراً إلى اختلاف الأهداف العقائدية والسياسية بين التنظيمين، واحتمال وجود تقاطعات ميدانية لا تعني بالضرورة قيام تحالف تنظيمي مستقر.

واشنطن والحوثيون.. رفض تحويل الجنوب إلى أداة عسكرية

وجه بن بريك انتقادات إلى السياسة الأميركية تجاه الحوثيين، متسائلاً عن طبيعة الاتصالات التي تجريها واشنطن مع الجماعة، ومدى استعداد الولايات المتحدة للتعامل معها بوصفها سلطة أمر واقع.

وقال إن الحوثيين يرفعون شعارات معادية للولايات المتحدة وإسرائيل، بينما تستمر الاتصالات السياسية المتعلقة بالحرب والتسويات المحتملة.

واعتبر أن واشنطن قد تفضل أن تتحمل القوى الإقليمية والمحلية كلفة مواجهة الحوثيين، وأن تقدم بديلاً سياسياً وعسكرياً قادراً على إدارة المناطق اليمنية.

غير أنه قدم هذا التفسير باعتباره قراءة شخصية للسياسة الأميركية، وليس معلومات مؤكدة عن قرارات داخل الإدارة الأميركية.

وفي المقابل، أكد انفتاحه على بناء علاقات مع الولايات المتحدة وجميع دول العالم، على أساس المصالح المتبادلة.

وقال إنه لا يريد أن يتحول الجنوب إلى أداة لتنفيذ السياسات الأميركية في المنطقة، مستخدماً عبارة «أنا لست شرطياً لأميركا في المنطقة».

وأوضح أن مواجهة القاعدة وداعش والحوثيين تمثل مصالح مشتركة بين الجنوبيين والولايات المتحدة، لكنها لا تعني أن تكون القوات الجنوبية مسؤولة عن حماية المصالح الأميركية دون مقابل سياسي أو اعتراف بمصالحها الخاصة.

ويمثل هذا الموقف امتداداً لانتقاداته للعلاقة مع السعودية، إذ حاول بن بريك تقديم تصور للتحالفات يقوم على الالتزامات المتبادلة، بدلاً من الاعتماد على الثقة السياسية أو العلاقات الشخصية بين القيادات.

استقلال الجنوب.. رفض انتظار تحرير صنعاء

وصل بن بريك إلى القضية الأكثر ارتباطاً بمستقبل الجنوب عندما رفض ربط تقرير مصيره بنتائج الحرب في شمال اليمن.

وتساءل عن منطق مطالبة الجنوبيين بمواصلة القتال لتحرير المناطق الشمالية، بينما لا تتحرك القوى السياسية والعسكرية الشمالية، بحسب تقييمه، بالجدية المطلوبة لإنهاء سيطرة الحوثيين.

وقال إن سكان الشمال لا يتحملون جميعاً مسؤولية استمرار حكم الحوثيين، مشيراً إلى أن قطاعات واسعة منهم تعيش تحت سلطة الجماعة دون أن تكون قادرة على تغيير الواقع.

لكنه وجه انتقادات إلى النخب السياسية الشمالية، متهماً بعضها بالاستفادة من استمرار الحرب والحصول على الدعم دون تحقيق نتائج عسكرية ملموسة.

واعتبر أن استمرار ربط الجنوب بهذا المسار يجعل مستقبله السياسي معلقاً على حرب لا يملك الجنوبيون وحدهم قرارها أو القدرة على إنهائها.

وفي هذا السياق، قدم بن بريك استقلال الجنوب باعتباره خياراً يمكن أن يخدم مصالح السعودية نفسها.

واستند إلى تقديره بأن الجنوب يمثل نحو ثلثي مساحة اليمن، معتبراً أن إقامة دولة جنوبية مستقلة ستمنع وقوع هذه المساحة تحت سيطرة الحوثيين، وستوفر في الوقت نفسه قاعدة يمكن أن تستفيد منها القوى الشمالية المناهضة للجماعة.

وأوضح أن الدولة الجنوبية، وفق تصوره، يمكن أن توفر ملاذاً ودعماً للقوى الشمالية التي تسعى إلى إنهاء حكم الحوثيين، دون أن يعني ذلك استمرار وحدة سياسية مفروضة بين الطرفين.

ويطرح هذا التصور الاستقلال بوصفه جزءاً من معالجة التهديد الحوثي، وليس مجرد مطلب تاريخي مرتبط بالصراع على الوحدة اليمنية.

غير أن الانتقال من هذا التصور إلى واقع سياسي يظل مرتبطاً بمواقف القوى الجنوبية المختلفة، والترتيبات الأمنية والاقتصادية، والموقف الدولي من مستقبل اليمن.

الإرث الاشتراكي.. رفض اختزال الجنوب في تجربة سياسية سابقة

في ختام المقابلة، تناول بن بريك الصورة التاريخية للجنوب خلال مرحلة حكم الحزب الاشتراكي اليمني قبل الوحدة عام ١٩٩٠.

ورفض اختزال المجتمع الجنوبي في الأيديولوجيا الاشتراكية التي تبناها الحزب الحاكم آنذاك، معتبراً أن هوية السكان الدينية والاجتماعية لم تكن مطابقة بالضرورة لأيديولوجيا السلطة.

وأشار إلى أن المساجد ظلت قائمة، وأن المناسبات والأعياد الدينية كانت معترفاً بها رسمياً خلال تلك المرحلة.

واتهم جماعة الإخوان المسلمين بالمساهمة في ترسيخ صورة نمطية عن الجنوب باعتباره مجتمعاً اشتراكياً معادياً للدين.

كما أشار إلى حضور التيار السلفي داخل القوات الجنوبية الحالية، معتبراً أن ذلك يعكس اختلاف البنية الاجتماعية والعسكرية الراهنة عن الصورة المرتبطة بمرحلة الحكم الاشتراكي.

وتأتي هذه التصريحات ضمن محاولته الفصل بين مطلب استعادة الدولة الجنوبية وبين استعادة النظام السياسي الذي حكمها قبل عام ١٩٩٠، مؤكداً أن المشروع الذي يدافع عنه يقوم على الدولة الوطنية، وليس على إعادة إنتاج أيديولوجيا حزبية سابقة.

رسائل إلى الرياض.. أزمة ثقة تتجاوز الخلاف على الوحدة

تكشف مقابلة بن بريك عن ثلاثة مستويات متداخلة في الخلاف بين القيادات الجنوبية والسعودية: إدارة الحرب ضد الحوثيين، وطبيعة العلاقة العسكرية بين الحلفاء السابقين، ومستقبل القضية الجنوبية.

ففي المستوى العسكري، يحمل بن بريك قيادة التحالف مسؤولية إضاعة فرص مبكرة لإضعاف الحوثيين، ويرى أن تأخير الحسم سمح للجماعة بتطوير قدراتها الصاروخية وتعزيز نفوذها.

وفي مستوى العلاقة بين الحلفاء، يعتبر أن الضربات السعودية ضد القوات الجنوبية مثلت تحولاً في طبيعة الشراكة، خصوصاً أن بعض هذه القوات سبق أن قاتل دفاعاً عن الحدود السعودية.

أما في المستوى السياسي، فيرفض استمرار التعامل مع الجنوب باعتباره طرفاً ملزماً بالمشاركة في حرب الشمال إلى أجل غير محدد، بينما يبقى حقه في تقرير مصيره معلقاً على نتائج تلك الحرب.

واللافت أن بن بريك لم يقدم استقلال الجنوب باعتباره مشروعاً موجهاً ضد السعودية، بل حاول ربطه بمصالحها الأمنية، من خلال القول إن وجود دولة جنوبية مستقلة يمكن أن يمنع توسع الحوثيين ويحول دون امتداد النفوذ الإيراني إلى بقية الأراضي اليمنية.

لكن هذه المقاربة تتعارض مع الموقف السعودي التقليدي الداعم لوحدة اليمن، وتفتح أسئلة عن إمكانية التوصل إلى صيغة سياسية تستوعب المطالب الجنوبية وتراعي التوازنات الإقليمية.

كما أن اتهامات بن بريك المتعلقة بالقصف السعودي وتعمد تأخير الحسم العسكري تمثل روايته للأحداث، ولم تتضمن المقابلة رداً من الرياض أو وثائق مستقلة تحسم جميع جوانبها.

ومع ذلك، فإن أهمية تصريحاته تكمن في صدورها عن شخصية شاركت في العمليات العسكرية ضد الحوثيين، وأسهمت في تأسيس تشكيلات أمنية جنوبية، وكانت جزءاً من منظومة التحالف الذي تقوده السعودية.

فهو لا يتحدث عن الحرب من موقع المعارضة السياسية التقليدية وحدها، وإنما يقدم مراجعة لتجربة شارك فيها، ويحمّل قيادة التحالف جانباً أساسياً من مسؤولية نتائجها.

وبين اتهامه الرياض بقصف قوات قاتلت دفاعاً عنها، ورفضه تعليق مستقبل الجنوب على تحرير صنعاء، رسم بن بريك حدوداً جديدة للعلاقة التي يتصورها مع السعودية: تعاون يقوم على المصالح المتبادلة، دون التخلي عن المطالب السياسية الجنوبية، ودون تحويل القوات الجنوبية إلى أداة عسكرية في حرب لا تملك قرارها النهائي.

وتبقى الرسالة الأبرز في المقابلة أن الخلاف لم يعد مقتصراً على شكل الدولة اليمنية، بل امتد إلى سؤال أعمق يتعلق بمن يتحمل كلفة الحرب، ومن يقرر استمرارها، وما الذي حصل عليه الجنوبيون مقابل مشاركتهم فيها.

المصدر الأساسي: مقابلة هاني بن بريك في برنامج السؤال الصعب – سكاي نيوز عربية، ٢ نوفمبر ٢٠٢٦.

السؤال الصعب سكاي نيوز عربية

تحليلات

واشنطن تستعد وطهران تتحسب..

إيران على أعتاب ضربة جديدة.. هل تسقط الخمينية أم تُجبر على صفقة؟ (تقدير موقف)

ترتفع احتمالات استئناف الضربات الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران بعد انتخابات التجديد النصفي، لكن إسقاط النظام الخميني لا يزال السيناريو الأصعب. الأرجح أن تستهدف الجولة المقبلة فرض تسوية قسرية وتدمير القدرات النووية والصاروخية، بينما يتوقف مصير النظام على ما يحدث داخله أكثر مما تقرره القاذفات.



عبدالستار الشميري

كاتب وباحث سياسي يمني مقيم لدى مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

المواجهة المقبلة مع إيران إن وقعت قد تكون مختلفة عن سابقاتها يحضر سؤال مهم هنا ما حجم الضربة التي تستطيع واشنطن وتل أبيب توجيهها ؟ وطبيعة الهدف الذي تريدان الوصول إليه هل احتواء إيران أم تفكيك قدرتها على التهديد أم الذهاب إلى أبعد من ذلك نحو إسقاط النظام الخميني نفسه

أحاول هنا تقديم ما يشبه تقدير موقف بحسب المؤشرات في نقاط مختصرة لا ترهق المتابع على النحو الآتي..

أولا..

ثمة مؤشرات تستحق التوقف عندها نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأولية أظهرت تقدم معسكر بنيامين نتنياهو من دون أن تمنحه أغلبية برلمانية مكتملة في مقابل معسكر غادي آيزنكوت الذي يحتاج بدوره إلى تحالفات معقدة لتشكيل الحكومة وأظهرت النتائج أن القوائم العربية قد تصبح عاملا حاسما في تحديد هوية الحكومة المقبلة مع وجود خلافات حول إمكانية تحالفها مع آيزنكوت...

نجاح نتنياهو في تشكيل الحكومة قد يمنحه فرصة جديدة لاستكمال أهدافه العسكرية والسياسية تجاه إيران لكنه لا يعني تلقائيا أن الحرب أصبحت مؤكدة وفي المقابل إذا فشل في تشكيل الحكومة ونجح آيزنكوت في الوصول إلى السلطة بدعم القوائم العربية فقد تتغير الحسابات السياسية الداخلية لكن ذلك لا يعني بالضرورة إغلاق باب المواجهة مع إيران،،

فالحكومة القائمة تحتفظ بصلاحياتها خلال الفترة الانتقالية بما فيها الصلاحيات المتعلقة بالقرارات العسكرية وفق الإجراءات القانونية الإسرائيلية وبذلك فإن احتمال الضربة لا يتوقف حصرا على اسم رئيس الحكومة المقبلة بل يتصل أيضا بالتفاهمات الأمريكية الإسرائيلية وتقدير التهديد الإيراني وحسابات التوقيت

وفي المقابل تدرس إدارة دونالد ترمب استئناف الضربات على إيران بعد انتخابات التجديد النصفي الأمريكية المقررة في الثالث من نوفمبر وقد نقلت وكالة أسوشيتد برس أن واشنطن أبلغت دولا في المنطقة بضرورة الاستعداد لاحتمال تجدد العمليات العسكرية مع التحسب لرد إيراني يستهدف منشآت الطاقة والبنية التحتية وحتى الآن لا يوجد قرار أمريكي نهائي معلن باستئناف الهجمات،،

ثانيا..

ترمب لا يريد حربا بلا نهاية لكنه يريد نهاية بشروطه وهو يختلف عما يريده نتنياهو أو حتى خلفه إن نجح في الوصول وهو اختلاف في الشكل والإخراج لكن الاتفاق على الضربة قد يكون هدفا مشتركا،،

ترامب لا يتحرك بالضرورة وفق العقيدة الإسرائيلية ذاتها ولا يريد أن يرث حربا مفتوحة تستنزف القوات والموارد وتربك الاقتصاد الأمريكي لكنه يريد أيضا أن يظهر بمظهر الرئيس الذي فرض على طهران معادلة جديدة وانتزع منها ما عجزت الضغوط السابقة عن انتزاعه،،

ثالثا...

تتداخل في حسابات ترامب ثلاثة أهداف

منع إيران من استعادة قدرتها النووية والصاروخية

تقليص قدرتها على تهديد المصالح الأمريكية وحلفائها

إجبار النظام على قبول تسوية لا يستطيع تقديمها بوصفها انتصارا جديدا للخمينية

رابعا...

إسقاط النظام الخميني احتمال حاضر في الخطاب الأمريكي لكنه ليس نتيجة مضمونة ولا هدفا يمكن افتراض أن جميع أدوات السياسة الأمريكية صممت لتحقيقه فإضعاف النظام شيء وإسقاطه شيء آخر وبينهما مسافة قد تبتلع سنوات من الصراع

خامسا..

ترمب أعلن سابقا أنه لن يستأنف الضربات قبل الانتخابات فيما أشارت التقارير الأخيرة إلى أن واشنطن طلبت من حلفائها الاستعداد لاحتمال تحرك عسكري بعدها

لكن انتهاء الاستحقاق الانتخابي لا يعني تلقائيا صدور قرار الحرب إنه قد يخفف بعض القيود السياسية الداخلية ويمنح الإدارة هامشا أوسع للمناورة من دون أن يلغي حسابات الخسائر والرد الإيراني وأسعار الطاقة ومخاطر اتساع المواجهة

لذلك فإن اجتماع الاستعدادات العسكرية مع تصاعد الخطاب السياسي والتحذيرات الموجهة إلى دول المنطقة يجعل احتمال تجدد الضربات جديا لا مجرد فرضية إعلامية

سادسا..

هل تريد واشنطن إسقاط الخمينية أم إعادة هندستها

هنا يقع جوهر المسألة قد تتقاطع مصالح ترامب وإسرائيل أيا كان قائدها في إضعاف إيران لكنهما لا يتطابقان بالضرورة في تصور اليوم التالي إسرائيل ترى في تفكيك المشروع الإقليمي الإيراني مكسبا استراتيجيا طويل الأمد بينما قد يفضل ترمب صفقة تنتزع من طهران عناصر قوتها الأساسية وتسمح له بإعلان النصر من دون الغرق في مستنقع تغيير النظام،،

سابعا..

إسقاط الخمينية لا يتحقق بمجرد تدمير منشآت أو اغتيال قيادات أو شل أذرع إقليمية النظام شبكة من المؤسسات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والأيديولوجية وقد يؤدي استهداف رأسها إلى انهيارها أو إلى إعادة إنتاجها في صورة أكثر تشددا،،

ثامنا..

الضربات الخارجية لا تتحول تلقائيا إلى ثورة داخلية فالتغيير يحتاج إلى تآكل قدرة النظام على الحكم وانقسام مراكز القوة ووجود مجتمع قادر على تحويل السخط إلى فعل سياسي منظم

أما الرهان على أن القصف سيؤدي وحده إلى إسقاط النظام فهو خلط بين تدمير القوة المادية وتفكيك البنية السياسية للخمينية وحرسها الثوري،

تاسعا..

ما هو شبه مؤكد

إن الخمينية أمام اختبار البقاء ذلك أن المشروع الذي بنى شرعيته على تصدير القوة خارج الحدود قد يجد نفسه مضطرا إلى إنفاق ما تبقى من قدراته لحماية مركز قوته الداخلي فقط

ولا يعني ذلك أن سقوطه كليا أصبح حتميا فالأنظمة العقائدية قد تتراجع عسكريا وتبقى سياسيا وقد تخسر نفوذها الخارجي وتضاعف قبضتها الداخلية ولذلك يجب ألا نخلط بين هزيمة المشروع وانهيار النظام الذي أنتجه

بمعنى أن بقاء النظام مع تقليم أظافره ونزع أنيابه واستمراره بهذه الطريقة قد يكون مقبولا بل ومرغوبا لمجمع الصناعات التسليحية في أمريكا وأوروبا والصين أيضا..

عاشرا..

ما الذي ينبغي مراقبته

هو عنصر طبيعة الأهداف العسكرية ومستوى التنسيق الأمريكي الإسرائيلي وحجم الاستعدادات الدفاعية لدى دول المنطقة وما إذا كانت الضربات المحتملة ستقتصر على المنشآت العسكرية والنووية أم ستتجه إلى شل مؤسسات القيادة والسيطرة فهذا هو العنصر المحوري في نتائج الضربات القادمة،،

الخلاصة..

نحن أمام احتمال جدي لمواجهة جديدة قد تكون الجولة المقبلة محاولة لفرض اتفاق بشروط أمريكية أو حملة لتدمير القدرات العسكرية الإيرانية أو خطوة ضمن مسار أوسع يراهن على إضعاف النظام حتى يصبح سقوطه ممكنا

أما الخمينية فقد تصل إلى اللحظة التي تعجز فيها عن تحويل القوة إلى نفوذ والتهديد إلى ضمانة للبقاء وربما تكون إيران قد استنفدت بفعل الضربات السابقة وما قد يأتي بعدها جزءا مهما من أدوات التوسع وقدرتها على دعم أذرع جديدة أو دعم السابقة منها كالحوثية وحزب الله وأدواتها في العراق والصومال

وهو ما يشكل لنا فرصة في اليمن لكسر الحوثي ولو في فترة زمنية قد تطول لكنها قد تصبح أسهل مع تراجع الدعم الإيراني الذي كان رافدا أساسيا في تعاظم قوته وقدرته على الحشد والفعل.

تقرير

تحالف لم يصمد أمام الحوثيين..

السعودية تعود إلى مصر والإمارات بعدما خذلها حلفاؤها الجدد

لم تمضِ سوى أيام على إعلان التحالف الدفاعي بين السعودية وتركيا وباكستان، حتى اكتشفت الرياض أن التضامن شيء والقتال إلى جانبها شيء آخر. أنقرة وضعت حدوداً لمشاركتها، وإسلام آباد تركت التزاماتها غامضة، فعاد وزير الدفاع السعودي إلى أبوظبي، وطلبت المملكة مساندة مصر.



أبوظبي

دخلت السعودية تحالفها مع تركيا وباكستان وهي تريد إظهار نفسها محاطة بحلفاء قادرين على ردع الحوثيين. لم تنتظر طويلاً حتى ظهرت الحقيقة: تركيا مستعدة لبيع السلاح وتقديم خبرات دفاعية، لكنها لا تريد إرسال جنودها إلى اليمن. وباكستان مستعدة لإعلان التضامن، لكنها لم تقل متى سترسل قواتها، ولا ماذا ستفعل هذه القوات، ولا ما إذا كانت ستقاتل الحوثيين أم تكتفي بحراسة الأراضي السعودية.

وبعد أقل من أسبوعين على الإعلان الكبير، عاد وزير الدفاع السعودي خالد بن سلمان إلى أبوظبي، بينما أعلنت القاهرة استعدادها لتقديم الدعم للمملكة.

لم تكن المصادفة في التوقيت عابرة. السعودية التي حاولت بناء مظلة أمنية جديدة بعيداً عن شركائها العرب عادت إليهم عندما اكتشفت أن المظلة التركية–الباكستانية لا توقف صاروخاً حوثياً، ولا تستعيد موقعاً في اليمن، ولا توفر جيشاً مستعداً للدخول في حرب برية طويلة.

التحالف لم يُحل، ولم تعلن تركيا أو باكستان الانسحاب منه. لكنه فشل في تقديم ما احتاجت إليه السعودية عند أول اختبار فعلي. وهذه هي المسألة، بعيداً عن لغة البيانات والاجتماعات والصور الرسمية.

في الخامس من أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت الدول الثلاث بدء تنفيذ التزامات الدفاع الجماعي وتسريع نشر القوات والقدرات داخل السعودية. جرى تعيين أمين عام للتحالف، وتحدثت البيانات عن الأمن المشترك والردع وحماية المملكة.

بدت الرياض يومها وكأنها بنت خلال أسابيع ما عجزت عن بنائه طوال سنوات الحرب. تحالف إسلامي جديد، تركيا تمنحه القدرات التقنية، وباكستان تمنحه القوة البشرية والخبرة العسكرية، والسعودية تموله وتقوده.

لكن البيانات كانت تخفي المشكلة الأهم: القوات ستنتشر داخل السعودية. لا أحد تعهد بالذهاب إلى صنعاء، ولا أحد قال إنه سيقصف صعدة، ولا أحد أعلن استعداده لخوض معركة في جبال اليمن.

وبعد ثلاثة أيام فقط، وضع وزير الخارجية التركي هاكان فيدان السقف بوضوح. قال إن الاتفاق دفاعي، واستبعد إرسال قوات تركية لشن هجمات داخل أراضي دولة أخرى. لم يقل الرجل إن تركيا تخلت عن السعودية، لكنه قال ما يكفي لفهم حدود التحالف: أنقرة قد تساعد في حماية المطارات والمنشآت، لكنها لن تخوض حرب محمد بن سلمان في اليمن.

وهذا ليس تفصيلاً صغيراً. السعودية لا تعاني نقصاً في بيانات الإدانة، ولا تحتاج إلى مزيد من الصور التذكارية. مشكلتها أن الحوثيين يطلقون الصواريخ من اليمن، ويضربون المطارات والمنشآت النفطية، ثم يعودون إلى مواقعهم. اعتراض بعض الصواريخ لا ينهي الخطر، وتأمين أجواء الرياض لا يغير موازين المعركة في تعز أو مأرب أو الساحل الغربي.

تركيا تستطيع تقديم رادارات ومنظومات دفاع جوي وحرب إلكترونية ومستشارين. لكنها لا تريد دفع جنودها إلى حرب لا تعرف نهايتها، ولا تريد الاشتباك المباشر مع إيران من أجل تعويض فشل السياسة السعودية في اليمن.

أما باكستان، فقد أبقت الباب نصف مفتوح. أعلنت أنها لن تتخلى عن السعودية، وتحدثت عن حماية المملكة والمقدسات، لكنها لم تضع أمام الرأي العام تفاصيل قابلة للقياس. لا عدد القوات، ولا مدة الانتشار، ولا قواعد الاشتباك، ولا حدود المهمة.

وهذا الغموض مريح لإسلام آباد. تستطيع إرضاء الرياض بالتصريحات، وفي الوقت نفسه تتجنب الالتزام بحرب قد تضعها في مواجهة مع إيران، وتثير خلافات داخلية، وتورط جيشها في نزاع لا يحظى بإجماع باكستاني.

هكذا بقيت السعودية وحدها أمام أصل المشكلة. لديها حلفاء مستعدون للدفاع عنها، لكن ليس لديها حلفاء مستعدون لخوض الحرب التي تريدها.

عند هذه النقطة، عادت مصر والإمارات إلى الواجهة.

أعلن مجلس الدفاع الوطني المصري أن أمن السعودية جزء من الأمن المصري والعربي، وأن القاهرة مستعدة لتقديم الدعم اللازم والممكن لحماية المملكة وأراضيها ومواردها ومقدساتها. البيان كان قوياً في تضامنه، لكنه لم يقل إن الجيش المصري ذاهب إلى اليمن.

مصر تعرف هذا النوع من الحروب أكثر من غيرها. لديها ذاكرة ثقيلة في جبال اليمن منذ ستينيات القرن الماضي، ولا تبدو مستعدة لتكرار التجربة. كما أن مصلحتها الأساسية اليوم ترتبط بالبحر الأحمر وقناة السويس، لا باستعادة صنعاء لحكومة تقيم في الرياض.

ستقف القاهرة مع السعودية إذا تعرضت منشآتها أو أراضيها للخطر. وقد تشارك في حماية الملاحة، أو تقدم دعماً استخباراتياً وبحرياً ودفاعياً. لكن الانتقال من ذلك إلى إرسال قوات مصرية لقتال الحوثيين مسألة أخرى تماماً.

الرياض تعرف هذا، ولذلك لم تكتف بالقاهرة. أرسلت وزير دفاعها إلى أبوظبي.

استقبل الشيخ محمد بن زايد خالد بن سلمان، وبحث معه التطورات الإقليمية والعلاقات بين البلدين. البيان الإماراتي لم يتحدث عن عودة قوات إلى اليمن، ولم يعلن عملية عسكرية مشتركة. لكن الزيارة نفسها قالت الكثير.

السعودية عادت إلى الشريك الذي حاولت تجاوز دوره.

خلال السنوات الماضية، تصرفت الرياض كما لو أن الخبرة الإماراتية في اليمن يمكن تعويضها بالمال، أو بتشكيل ألوية جديدة، أو بعقد اتفاقات مع تركيا وباكستان. لكن ما حدث على الأرض أثبت العكس.

الإمارات لم تقدم للسعودية منظومة دفاع فقط. بنت علاقات مع القوى المحلية، وفهمت الجغرافيا، وأسهمت في بناء قوات قاتلت الحوثيين والقاعدة، واستطاعت تحرير مناطق وتأمين مدن وموانئ. هذه الخبرة لا تأتي في صندوق ذخيرة، ولا تُشترى باتفاق عاجل.

القوات الجنوبية التي أسهمت أبوظبي في بنائها هزمت الحوثيين في عدن ولحج والضالع، وطردت تنظيم القاعدة من المكلا، وضربت شبكاته في شبوة وأبين. وكانت هذه القوات القوة الأكثر تماسكاً داخل المعسكر المناهض لإيران.

ماذا فعلت السعودية بهذه القوة؟

حاربتها.

في مطلع العام، شنت الرياض حرباً واسعة على الجنوب. قصفت تشكيلاته، وفككت أجزاء من قواته، وصادرت سلاحاً وعتاداً كان يُستخدم في محاربة الحوثيين والقاعدة، ثم سلمت مواقع ومعدات لتشكيلات مرتبطة بها.

لم تكن السعودية تعاقب قوة عاجزة، بل كانت تفكك القوة التي ستحتاج إليها بعد أشهر.

السبب لم يكن عسكرياً. القوات الجنوبية كانت تقاتل الحوثيين، لكنها لم تكن مستعدة للتخلي عن مشروع استقلال الجنوب. والرياض أرادت جنوداً يقاتلون من أجل أهدافها ثم يعودون إلى ثكناتهم عندما ينتهي دورهم، لا حليفاً يملك قضية سياسية ويطالب بثمن مشاركته.

وحين رفض الجنوبيون أن يكونوا وقوداً جديداً لحرب بلا أفق، بدأت السعودية البحث عن الأتراك والباكستانيين والسوريين. أرادت قوة تقاتل الحوثيين من دون أن تسأل عن مستقبل الجنوب أو معنى الحرب أو حدود المهمة.

لكن تركيا وضعت شروطها. وباكستان أبقت قدميها خارج اليمن. وسوريا لم تحسم قرارها. فعاد خالد بن سلمان إلى أبوظبي.

هذه العودة لا تعني أن الخلافات انتهت، ولا أن الإمارات ستعود إلى الحرب بالطريقة التي تريدها السعودية. لكنها تعني أن الرياض أدركت متأخرة أن التحالفات الورقية لا تعوض الشريك الذي يعرف الأرض، وأن القوات المستوردة لا تعوض قوة محلية لديها دافع للقتال.

المشكلة السعودية لم تكن يوماً في قلة الحلفاء. المملكة تملك المال والعلاقات والسلاح. مشكلتها أنها تريد من كل حليف وظيفة مؤقتة، من دون أن تقبل بحقوقه أو مصالحه.

تريد من مصر حماية البحر الأحمر، ومن تركيا حماية الأجواء، ومن باكستان إرسال الجنود، ومن سوريا توفير المقاتلين، ومن الإمارات تقديم الخبرة، ومن الجنوبيين خوض المعركة البرية. وفي النهاية، تريد أن يبقى القرار كله سعودياً.

هذه ليست استراتيجية. إنها قائمة طلبات.

ولا يمكن جمع كل هذه القوى في حرب واحدة إذا لم يكن هناك اتفاق على الهدف. هل تريد السعودية حماية حدودها فقط؟ هل تريد إسقاط الحوثيين؟ هل تريد استعادة صنعاء؟ هل تريد حماية باب المندب؟ أم تريد قبل كل ذلك منع الجنوب من استعادة دولته؟

لقد حاولت الرياض الجمع بين أهداف متناقضة. دعمت الحرب ضد الحوثيين، ثم أضعفت القوى التي قاتلتهم. تحدثت عن مكافحة إيران، ثم فاوضت ذراعها في صنعاء. احتاجت إلى الجنوب، لكنها حاربته من أجل الحفاظ على وحدة لم يستفد منها سوى الحوثيين والإخوان والجماعات المتطرفة.

واليوم تريد من حلفاء جدد معالجة نتائج هذه السياسة.

حتى لو أرسلت تركيا منظومات دفاع، وباكستان جنوداً، ومصر قطعاً بحرية، فلن يُحل أصل المشكلة. الحوثيون لم يصبحوا قوة إقليمية لأن السعودية تفتقر إلى الصواريخ، بل لأن إدارتها للحرب منحتهم الوقت، وشتتت خصومهم، وحولت المعسكر المناهض لهم إلى جماعات تتصارع على الرواتب والمناصب والنفوذ.

العودة إلى مصر والإمارات اعتراف بأن التحالف الثلاثي لم يكن كافياً. وربما كان هذا الاعتراف ضرورياً. لكن الأهم أن تعترف الرياض بأن خطأها لم يكن في اختيار تركيا وباكستان، بل في اعتقادها أنها تستطيع تفكيك حلفائها الحقيقيين ثم شراء بدائل جاهزة عند أول أزمة.

مصر لن تخوض حرباً مفتوحة نيابة عنها. وتركيا لن ترسل جيشها إلى صنعاء. وباكستان لن تدخل مواجهة مجانية مع إيران. والإمارات لن تعود لتكرار تجربة تنتهي بتسليم الإنجاز العسكري إلى قوى عجزت عن حمايته.

أما القوات الجنوبية، فلن تقاتل مرة أخرى من أجل إعادة سلطة يمنية إلى صنعاء، ثم تستيقظ لتجد الطيران السعودي يقصفها تحت شعار حماية الوحدة.

السعودية تستطيع أن تجمع الحلفاء في قاعة، وأن تصدر بياناً، وأن تعلن تشكيل لجنة. لكنها لا تستطيع بناء تحالف حقيقي من دون هدف واضح، ولا تستطيع طلب دماء الآخرين بينما ترفض الاعتراف بمصالحهم.

هذا ما كشفته الأيام القليلة الماضية. التحالف التركي–الباكستاني لم يسقط، لكنه انكمش إلى حجمه الحقيقي: دعم دفاعي محدود لا يحسم حرباً. ومصر أعلنت التضامن من دون أن تمنح الرياض شيكاً عسكرياً مفتوحاً. أما زيارة خالد بن سلمان إلى أبوظبي، فكانت اعترافاً عملياً بأن الطريق إلى أمن السعودية لا يمر عبر التحالفات المستعجلة وحدها.

لقد عادت الرياض إلى العرب لأنها لم تجد عند حلفائها الجدد من يريد خوض حربها. لكنها ستعود إلى المأزق نفسه ما لم تتوقف عن معاملة اليمن والجنوب كساحة تتحرك فيها الجيوش بأمرها، ثم تدفع الشعوب وحدها ثمن الفشل.

تقارير

السعودية وإخوان الس

رفض إرسال مقاتلين لمواجهة الحوثيين يكشف تناقضات السياسة السعودية وتحالفاتها مع الإسلاميين

تكشف معلومات حصلت عليها «اليوم الثامن» عن رفض الجيش السوداني وكتائب إسلامية مسلحة طلباً سعودياً للمشاركة في حرب اليمن، عن تناقض يتجاوز الحسابات العسكرية. فالرياض تتقارب مع معسكر يضم قوى إسلامية مرتبطة بإيران، بينما تواجه في اليمن الحوثيين المدعومين من طهران، في اختبار لمصالح الحلفاء وحدود النفوذ السعودي.



مراسلون

لم تعد المشكلة التي تواجه السعودية في اليمن مقتصرة على صعوبة حسم المواجهة العسكرية مع الحوثيين، أو على تشتت القوات اليمنية المحلية الموالية لها. فقد بدأت تظهر، وفق معلومات حصلت عليها «اليوم الثامن» من مصادر خاصة، تناقضات أكثر تعقيداً في شبكة التحالفات الإقليمية التي تحاول الرياض توظيفها لمصلحة حربها، وفي مقدمتها علاقتها بالجيش السوداني والحركة الإسلامية السودانية، التي تحتفظ بعض تشكيلاتها المسلحة بصلات موثقة بالحرس الثوري الإيراني.

وتفيد المصادر بأن قيادة الجيش السوداني وكتائب مسلحة مرتبطة بالحركة الإسلامية، وعلى رأسها كتائب البراء بن مالك، رفضت طلباً سعودياً لإرسال وحدات قتالية إلى اليمن للمشاركة في المواجهة مع الحوثيين. ولم تتوافر وثيقة رسمية تثبت تفاصيل الطلب أو تاريخ تقديمه، كما لم يصدر تأكيد مستقل من الأطراف المعنية بشأن الرفض.

لكن أهمية هذه المعلومات لا تتوقف عند مسألة إرسال المقاتلين. فهي تفتح ملفاً أوسع يتعلق بطبيعة العلاقة بين السعودية والإسلاميين السودانيين، ومدى استعداد هذه القوى لمساندة الرياض عندما تتعارض مصالحها العسكرية مع علاقاتها بإيران.

فالسعودية التي تدعم سياسياً معسكر الجيش السوداني في حربه ضد قوات الدعم السريع، تجد نفسها أمام واقع غير مريح: داخل هذا المعسكر تشكيلات إسلامية تستفيد من السلاح والتدريب الإيراني، بينما تخوض الرياض مواجهة مع جماعة الحوثيين التي تشكل أحد أبرز حلفاء طهران في المنطقة.

وإذا ثبت أن الإسلاميين السودانيين رفضوا المشاركة في الحرب اليمنية حرصاً على علاقاتهم الإيرانية، فإن ذلك سيعني أن الرياض لم تخطئ فقط في تقدير استعداد حلفائها للقتال، بل أخفقت أيضاً في فهم حدود التحالف الذي تبنيه معهم. غير أن هذا الدافع تحديداً لا يزال فرضية تحليلية تحتاج إلى أدلة مستقلة، ولا يكفي الرفض المبلغ عنه وحده لإثباته.

تحالف السودان الذي لا يمتد إلى اليمن

منذ اندلاع الحرب السودانية في أبريل ٢٠٢٣، اتخذت السعودية موقفاً معلناً يدعم الحفاظ على مؤسسات الدولة السودانية، ورفض إنشاء كيانات موازية، والدفع نحو تسوية تستند إلى مسار جدة. لكن الفصل بين الجيش السوداني كمؤسسة عسكرية وبين القوى الإسلامية التي تقاتل إلى جانبه أصبح أكثر صعوبة مع اتساع نفوذ التشكيلات المرتبطة بالحركة الإسلامية داخل المعسكر المناهض لقوات الدعم السريع.

فالحركة الإسلامية السودانية ليست مجرد تيار سياسي يساند الجيش من الخارج. لقد أعادت الحرب إتاحة المجال لشبكات إسلامية كانت جزءاً من نظام عمر البشير، وأعادت تشكيل حضورها العسكري عبر كتائب ومجموعات مسلحة تقاتل في جبهات متعددة.

وتبرز كتائب البراء بن مالك بوصفها أحد أبرز هذه التشكيلات. وهي قوة مرتبطة بالتيار الإسلامي السوداني، أثارت أنشطتها العسكرية وسجلها الحقوقي اهتماماً دولياً متزايداً، وصولاً إلى العقوبات الأميركية.

وهنا يظهر التناقض السعودي. فالرياض التي تقدم دعمها السياسي للجيش السوداني تحت عنوان الحفاظ على مؤسسات الدولة، تتعامل مع معسكر عسكري لا يمكن تجاهل الوزن المتنامي للإسلاميين داخله. ويصبح هذا التناقض أكثر وضوحاً إذا صحت المعلومات المتعلقة بطلبها الاستعانة بقوات من هذا المعسكر في اليمن.

فما الذي يجعل السعودية تراهن على قوى إسلامية مسلحة في السودان، بينما لم تنجح في ضمان استعدادها لمواجهة الحوثيين؟

الإجابة المحتملة تتصل باختلاف تعريف المصالح. فالجيش السوداني وحلفاؤه الإسلاميون يخوضون حرباً يعتبرونها مرتبطة ببقائهم السياسي والعسكري داخل السودان. أما الحرب اليمنية، فهي بالنسبة إليهم مواجهة خارجية لا تضمن لهم مكاسب مماثلة، وقد تضعهم في مواجهة مباشرة مع طرف تدعمه إيران، التي أصبحت مصدراً مهماً للسلاح والخبرة لبعض مكونات المعسكر السوداني.

وبذلك لا تبدو العلاقة مع السعودية التزاماً استراتيجياً مفتوحاً، بل تقارباً تحكمه المصالح والظروف. تستطيع الرياض أن تدعم طرفاً في السودان، لكن ذلك لا يمنحها تلقائياً حق استدعائه إلى جبهة أخرى، ولا يضمن أن تتقدم أولوياتها على علاقاته مع القوى الإقليمية المنافسة لها.

إيران وإخوان السودان.. علاقة أقدم من الحرب الراهنة

لفهم الموقف الذي تنسبه المصادر إلى الإسلاميين السودانيين من الطلب السعودي، لا بد من العودة إلى تاريخ علاقتهم بإيران. فهذه العلاقة لم تبدأ مع الحرب الحالية، ولم تكن مجرد تعاون عابر فرضته الحاجة إلى السلاح.

خلال حكم عمر البشير، الذي استمر من عام ١٩٨٩ حتى إطاحته في ٢٠١٩، تطورت العلاقات السودانية الإيرانية على المستويين السياسي والعسكري. واستفادت طهران من موقع السودان المطل على البحر الأحمر، بينما استفاد النظام السوداني من التعاون العسكري والأمني مع إيران في ظل العقوبات والعزلة الدولية.

كان لافتاً أن هذا التعاون نشأ بين نظام يستند إلى الحركة الإسلامية السودانية ذات الجذور الإخوانية، وجمهورية إسلامية شيعية تتبنى مشروعاً سياسياً مختلفاً مذهبياً. لكن الخلاف المذهبي لم يمنع الطرفين من تطوير مصالح مشتركة.

وهذه نقطة أساسية لفهم العلاقة الحالية: الإسلاميون السودانيون لم ينظروا دائماً إلى إيران باعتبارها خصماً مذهبياً يستحيل التعاون معه، بل تعاملوا معها بوصفها دولة قادرة على توفير السلاح والخبرة والدعم السياسي عندما تتطلب مصالحهم ذلك.

تراجعت العلاقات الرسمية بين الخرطوم وطهران بعد انحياز السودان إلى السعودية في الأزمة التي أعقبت الاعتداء على البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران عام ٢٠١٦. لكن التحول الدبلوماسي لم يلغ بالضرورة شبكات العلاقات التي تشكلت خلال العقود السابقة.

ومع اندلاع الحرب السودانية في أبريل ٢٠٢٣، عادت الحاجة إلى التسليح لتفتح الباب أمام استئناف العلاقات. وأُعلنت استعادة العلاقات الدبلوماسية بين السودان وإيران في أكتوبر من العام نفسه، قبل أن تتزايد التقارير عن حصول الجيش السوداني على طائرات مسيّرة إيرانية ومساعدات عسكرية.

وفي تحليل نشره معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في ١٧ أبريل ٢٠٢٦، تناولت الباحثة أريج الحاج عودة النفوذ الإيراني داخل المعسكر العسكري السوداني، معتبرة أن الحرب منحت شبكات الإسلاميين فرصة لاستعادة مواقعها داخل مؤسسات الدولة، وأن العلاقة مع طهران تتجاوز مجرد التبادل العسكري إلى مصالح تنظيمية وسياسية أعمق.

ويعني ذلك أن العلاقة بين إخوان السودان وإيران ليست بالضرورة تحالفاً عقائدياً متجانساً، لكنها شبكة مصالح ذات جذور تاريخية، تعززت مجدداً عندما احتاج الإسلاميون والجيش السوداني إلى مصادر للسلاح

تقارير

سودان ›

تحالف في الخرطوم تصطدم مصالحه بإيران على جبهة اليمن

والدعم.

ومن هذه الزاوية، يصبح رفض مواجهة الحوثيين، إذا ثبت ارتباطه بالحسابات الإيرانية، أكثر قابلية للتفسير. فالتشكيلات التي تستفيد من الحرس الثوري قد لا تجد مصلحة في الانتقال إلى حرب تستهدف أحد أهم شركائه الإقليميين، خصوصاً إذا كانت المشاركة ستعرض علاقاتها العسكرية ومصادر تسليحها للخطر.

واشنطن تكشف طبيعة العلاقة بين الإسلاميين والحرس الثوري

لم تعد العلاقة بين بعض التشكيلات الإسلامية السودانية وإيران مجرد اتهامات تتبادلها الأطراف المتحاربة.

ففي ١٢ سبتمبر ٢٠٢٥، أعلنت وزارة الخزانة الأميركية فرض عقوبات على كتائب البراء بن مالك وجبريل إبراهيم، مشيرة إلى صلات بإيران وإلى دورهما في الحرب السودانية. وقالت الوزارة إن كتائب البراء استخدمت أسلحة وتدريباً قدمهما الحرس الثوري الإيراني، واتهمت عناصر منها بارتكاب انتهاكات تشمل الاعتقال التعسفي والتعذيب والإعدام خارج الإجراءات القضائية.

ثم انتقلت واشنطن إلى مستوى أكثر صرامة في مارس ٢٠٢٦، عندما صنفت جماعة الإخوان المسلمين السودانية، بما يشمل الحركة الإسلامية وكتائب البراء بن مالك، منظمة إرهابية أجنبية.

وبحسب بيان وزارة الخارجية الأميركية بشأن التصنيف، أسهم التنظيم بأكثر من عشرين ألف مقاتل في الحرب السودانية، تلقى كثير منهم تدريباً ومساعدات من الحرس الثوري الإيراني.

هذه المعطيات تضع السياسة السعودية أمام تناقض يصعب تجاوزه بالحديث عن دعم مؤسسات الدولة السودانية وحدها.

فالرياض لا تتعامل مع جيش معزول عن البيئة السياسية والعقائدية التي تقاتل إلى جانبه، وإنما مع معسكر توجد داخله تشكيلات صنفتها الولايات المتحدة إرهابية، وربطتها رسمياً بإيران.

والأهم أن هذه الصلات ليست مجرد علاقات قديمة انتهت بسقوط نظام البشير، بل امتدت إلى الحرب الراهنة، وفق الوثائق الأميركية.

ومن ثم، فإن أي محاولة سعودية للاستعانة بهذه التشكيلات في اليمن تصطدم بسؤال يتعلق بولائها ومصادر دعمها: كيف يمكن التعويل على قوة تلقت تدريباً وسلاحاً من الحرس الثوري لمواجهة الحوثيين، الذين يعتمدون بدورهم على الدعم الإيراني؟

ولا يعني ذلك أن طهران تتحكم بكل قرار تتخذه الحركة الإسلامية السودانية، أو أنها أصدرت تعليمات مباشرة برفض الطلب السعودي. لكن الأدلة المتاحة تجعل المصالح الإيرانية عاملاً لا يمكن استبعاده عند تحليل حسابات هذه القوى.

مقاتلون مستعدون للدفاع عن إيران.. ويرفضون القتال للسعودية؟

تقدم تطورات مارس ٢٠٢٦ مثالاً بالغ الدلالة على حجم التناقض داخل المعسكر السوداني.

ففي الرابع من مارس، ظهر القيادي الإسلامي السوداني الناجي عبدالله، المرتبط بكتائب البراء بن مالك، معلناً استعداد مقاتلين للذهاب إلى إيران والدفاع عنها في مواجهة أي تدخل بري أميركي أو إسرائيلي.

وأثار التصريح أزمة داخل المؤسسة العسكرية السودانية، انتهت بتوقيف القيادي الإسلامي، وفق ما أورده تقرير نشرته مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات في السادس من مارس.

تكمن أهمية هذه الواقعة في أنها تقدم مؤشراً علنياً على أن الانحياز إلى إيران لا يقتصر على قنوات التسليح أو الاتصالات غير المعلنة، بل يجد تعبيراً سياسياً وعسكرياً داخل بعض التشكيلات التي تقاتل إلى جانب الجيش السوداني.

وفي الوقت الذي تحاول فيه قيادة الجيش المحافظة على علاقاتها مع السعودية ودول الخليج، تظهر أصوات داخل المعسكر نفسه مستعدة للذهاب إلى الحرب دفاعاً عن طهران.

هنا تتضح المفارقة التي تثيرها معلومات «اليوم الثامن»: إذا كانت تشكيلات إسلامية سودانية ترفض إرسال مقاتلين إلى اليمن استجابة لطلب سعودي، بينما سبق أن أعلن أحد قادتها الاستعداد لإرسال مقاتلين إلى إيران، فإن الرياض تواجه مشكلة تتعلق بطبيعة الشريك الذي تراهن عليه، لا بمجرد اختلاف في تقدير الأولويات العسكرية.

غير أن المقارنة بين الموقفين تتطلب التمييز بين إعلان علني صدر عن قيادي محدد، ورفض سوداني لطلب سعودي ما زال يستند إلى مصادر خاصة. كما أن تصريح الناجي عبدالله لا يثبت أن قيادة كتائب البراء بكاملها تبنت قراراً جماعياً بالدفاع عن إيران.

ومع ذلك، فإن الواقعة تكشف أن بعض القوى الإسلامية داخل المعسكر السوداني تنظر إلى علاقتها بطهران باعتبارها علاقة تتجاوز الضرورات العسكرية المؤقتة.

وقد تناولت وكالة «فيدس» في مارس التوتر الذي أحدثته المواقف المؤيدة لإيران داخل السودان، مشيرة إلى تحذيرات وجهها عبدالفتاح البرهان للتشكيلات الإسلامية من الانخراط في الحرب إلى جانب طهران.

والنتيجة أن الجيش السوداني نفسه يواجه صعوبة في التوفيق بين علاقاته الخليجية وبين توجهات بعض حلفائه الإسلاميين. وإذا كانت هذه التناقضات تربك قيادة الجيش في الخرطوم، فإنها تصبح أكثر تعقيداً عندما تحاول السعودية توظيف المعسكر نفسه في حرب اليمن.

السعودية تدعم معسكراً تتداخل مصالحه مع إيران

لم يقتصر التقارب السعودي مع الجيش السوداني على المواقف الدبلوماسية.

فبحسب تقرير وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء عن الأطراف الدولية في النزاع السوداني، برز دور سعودي في تسهيل صفقة تسليح كبيرة بين السودان وباكستان خلال يناير ٢٠٢٦، شملت طائرات ومسيّرات ومنظومات دفاع جوي، وفق المعلومات التي استند إليها التقرير.

كما أشار التقرير إلى أن الرياض أبدت حذراً تجاه دعم الجيش السوداني في مرحلة من عام ٢٠٢٦ بسبب علاقاته بإيران، قبل أن تعزز تعاونها معه لاحقاً، مع توقيع اتفاق تعاون سوداني سعودي في أغسطس.

وهذه المعطيات تجعل التناقض أكثر وضوحاً. فالمشكلة ليست أن السعودية تجهل وجود علاقات بين المعسكر السوداني وإيران، بل إن تقارير منشورة تشير إلى أن هذه العلاقات كانت بالفعل موضع قلق سعودي، من دون أن تمنع استمرار التقارب.

تبدو الرياض هنا وكأنها تحاول الفصل بين ثلاثة مستويات يصعب فصلها عملياً: دعم الجيش السوداني، والتعامل مع النفوذ الإسلامي داخله، ومواجهة الامتداد الإيراني في البحر الأحمر واليمن.

فهي تحتاج إلى الجيش السوداني ضمن حساباتها الإقليمية، لكنها لا تستطيع تجاهل دور الإسلاميين في عملياته العسكرية. وفي المقابل، تستفيد بعض التشكيلات الإسلامية من التعاون مع إيران، من دون أن يمنعها ذلك من القتال ضمن معسكر يحظى بدعم سياسي سعودي.

هذه ليست بالضرورة علاقة تحالف سعودي مباشر مع الحرس الثوري، ولا تثبت أن الرياض تمول كتائب البراء بصورة مستقلة. لكنها تكشف أن السياسة السعودية قد تسهم في تقوية معسكر توجد داخله شبكات مرتبطة بطهران، حتى عندما تكون الأهداف السعودية المعلنة مناقضة للمشروع الإيراني.

والفارق كبير بين دعم مؤسسة عسكرية وطنية وبين توفير غطاء سياسي غير مشروط لكل القوى المسلحة التي تعمل تحت مظلتها. وإذا لم تضع الرياض حدوداً واضحة لهذه العلاقة، فإنها تخاطر بأن تتحول مساعداتها إلى عامل يعزز نفوذ قوى لا تشاركها أولوياتها الإقليمية.

بورتسودان والحوثيون.. شبكة مصالح تعبر البحر الأحمر

لا تتوقف مشكلة العلاقات الإيرانية مع الإسلاميين السودانيين عند حدود الحرب الأهلية. فقد ظهرت خلال عام ٢٠٢٦ تقارير بحثية تتناول توسع الروابط بين الحوثيين وشبكات عسكرية ولوجستية على الضفة الإفريقية للبحر الأحمر، بما فيها أطراف داخل المعسكر العسكري السوداني.

وفي ٢٤ أغسطس ٢٠٢٦، نشر مركز «سنشري إنترناشونال» دراسة أعدها بيتر سالزبري وندوة الدوسري وجاي بهادور، بعنوان «من طرف إلى مركز: الحوثيون في إفريقيا»، تناولت مساعي الجماعة لتوسيع علاقاتها مع فصائل مسلحة وشبكات تهريب في القرن الإفريقي والسودان.

وتحدثت الدراسة عن مؤشرات على وجود اتصالات بين الحوثيين وفصائل داخل القوات المسلحة السودانية، ومسارات لنقل الأسلحة والخبرات عبر البحر الأحمر، فضلاً عن دور محتمل لبورتسودان في بعض الأنشطة اللوجستية.

لكن الدراسة ميزت بين المعلومات المدعومة بقرائن وبين التحركات التي لم يتوافر دليل قاطع على جميع تفاصيلها. ولم تثبت أن قيادة الجيش السوداني بكاملها تدير شبكة موحدة لتهريب السلاح إلى الحوثيين.

واللافت أن الدراسة تناولت اعتراض شحنة أسلحة قادمة من الحوثيين إلى السودان في مايو ٢٠٢٦، مشيرة إلى أن ضغوطاً سعودية وأميركية دفعت قيادة الجيش السوداني إلى التدخل، وفق مصادر غربية وسودانية مطلعة.

هذه الواقعة، إذا أخذت ضمن سياقها، تكشف جانباً آخر من المعضلة السعودية. فالرياض تضغط لمنع انتقال الأسلحة بين الحوثيين وأطراف سودانية، لكنها تواصل في الوقت نفسه دعم معسكر يضم تشكيلات ذات علاقات إيرانية.

أي أن السعودية تجد نفسها أمام معادلة متناقضة: محاولة إغلاق خطوط الإمداد المرتبطة بالحوثيين، مع المحافظة على علاقات سياسية وعسكرية مع أطراف سودانية توجد داخل بيئتها قوى تستفيد من شبكات النفوذ الإيراني.

وقد تناولت صحيفة «ذا ناشيونال» في أغسطس ٢٠٢٦ نتائج الدراسة، مشيرة إلى تقارير عن وجود عناصر حوثية في بورتسودان، واحتمال مشاركة خبراء حوثيين وإيرانيين في تدريب عناصر سودانية على تقنيات الطائرات المسيّرة.

وهنا لا تعود القضية سودانية خالصة. فالبحر الأحمر يمثل مجالاً استراتيجياً تتداخل فيه المصالح السعودية واليمنية والإفريقية والدولية. وأي توسع لشبكات السلاح المرتبطة بالحوثيين على الساحل الإفريقي يمنح الجماعة خيارات إضافية لتعويض القيود المفروضة على إمداداتها.

ويثير ذلك سؤالاً مباشراً حول جدوى السياسة السعودية: كيف يمكن للرياض أن تتحدث عن احتواء الحوثيين، بينما تواصل التقارب مع معسكر سوداني تتداخل داخله مصالح بعض التشكيلات الإسلامية مع مصالح إيران وشبكات مرتبطة بالحوثيين؟

إن خطورة هذا التناقض لا تكمن في مجرد اختلاف التحالفات، وإنما في احتمال أن تؤدي السياسة السعودية إلى تعزيز أطراف تملك علاقات مع القوى نفسها التي تحاول المملكة تقليص نفوذها في اليمن.

انتهاكات الإسلاميين في السودان.. كلفة الشريك الذي تبحث عنه الرياض

يصبح الحديث عن استقدام مقاتلين سودانيين إلى اليمن أكثر إثارة للقلق عند النظر إلى سجل التشكيلات الإسلامية التي تقاتل إلى جانب الجيش السوداني.

فقد واجهت كتائب البراء بن مالك اتهامات خطيرة تتعلق بانتهاكات ضد المدنيين، بينها الإعدامات خارج نطاق القضاء والاعتقالات التعسفية والتعذيب.

وفي تقرير تناول أحداث شمال كردفان، نقلت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان معلومات عن إعدام ٣٦ مدنياً في قريتين خلال أبريل ٢٠٢٥، نُسبت إلى عناصر من الجيش السوداني وكتائب البراء بن مالك، على خلفية اتهام الضحايا بالتعاون مع قوات الدعم السريع.

ولا يمكن التعامل مع هذه الوقائع باعتبارها مجرد تجاوزات معزولة في حرب واسعة. فهي تثير أسئلة تتعلق بطبيعة القيادة والانضباط والمساءلة داخل التشكيلات المسلحة، ومدى استعدادها لاحترام قواعد القانون الدولي الإنساني.

كما أن تصنيف الولايات المتحدة للحركة الإسلامية السودانية وكتائب البراء بن مالك منظمة إرهابية أجنبية يضع أي تعاون عسكري محتمل معها أمام تعقيدات قانونية وسياسية إضافية.

وإذا صحت المعلومات المتعلقة بطلب سعودي لإرسال وحدات من هذه البيئة إلى اليمن، فإن الرياض ستكون قد بحثت عن إسناد عسكري داخل معسكر يضم تشكيلات تواجه عقوبات واتهامات دولية خطيرة.

وهنا يتجاوز النقد مسألة التناقض مع إيران إلى طبيعة القوات التي يمكن أن تدخل حرباً أخرى. فالمقاتلون الذين يعملون ضمن تشكيلات ذات ولاءات عقائدية وتنظيمية مستقلة قد يحملون معهم إلى اليمن أنماطاً من التعبئة والسلوك العسكري يصعب ضبطها بمجرد تغيير الجبهة.

ولا تعني مساءلة الجيش السوداني وحلفائه تجاهل الانتهاكات الجسيمة المنسوبة إلى قوات الدعم السريع، التي وثقت تقارير دولية ارتكابها هجمات على المدنيين ومرافق حيوية. فالحرب السودانية شهدت انتهاكات خطيرة من أطراف متعددة، ولا تمنح جرائم أحدها حصانة للطرف الآخر.

وفي سبتمبر ٢٠٢٦، نقلت رويترز عن بعثة دولية لتقصي الحقائق أن الدعم العسكري الخارجي والتقنيات الحديثة، بما فيها المسيّرات، أسهما في توسيع نطاق الحرب السودانية وتعريض المدنيين لمزيد من الأخطار.

وبالنسبة إلى اليمن، فإن استقدام مقاتلين من هذه الحرب لن يكون مجرد تعزيز عددي للجبهات. بل قد يعني نقل جانب من تعقيدات الحرب السودانية إلى نزاع يعاني أصلاً تعدد القوى المسلحة وتضارب الولاءات.

سوريا تكشف حدود البحث السعودي عن مقاتلين

تكتسب المعلومات المتعلقة بالرفض السوداني أهمية إضافية عند مقارنتها بالتقارير التي تحدثت عن مساع سعودية للحصول على إسناد عسكري من سوريا.

ففي سبتمبر ٢٠٢٦، نشرت «تركيا توداي» تقريراً نقل عن مصادر سورية

أن دمشق رفضت طلباً سعودياً لتنظيم قوة تشارك في مواجهة الحوثيين، بسبب أولويات إعادة بناء المؤسسة العسكرية السورية.

وفي أكتوبر، نقلت رويترز عن مصادر أميركية وسورية أن خيارات المساعدة العسكرية كانت موضع بحث، في حين نفى مستشار الرئيس السوري الإعلامي أحمد زيدان أن تكون السعودية قد طلبت إرسال قوات.

ولا تسمح هذه الروايات المتعارضة بالجزم بأن الحكومة السورية تلقت طلباً رسمياً ثم رفضته، كما لا تثبت انتقال مقاتلين سوريين إلى اليمن أو تنفيذ برنامج سعودي لتجنيد عناصر من جماعات مصنفة إرهابية.

لكنها تفتح سؤالاً يتعلق بأسباب توجه الرياض نحو البحث عن إسناد عسكري خارج اليمن، بعد سنوات من الإنفاق على تشكيلات محلية متعددة.

فإذا كانت السعودية قد أنفقت موارد كبيرة على بناء وتسليح قوات يمنية موالية لها، فلماذا لا تزال تواجه صعوبة في تحويل هذه القوات إلى قوة عسكرية متماسكة قادرة على تحقيق أهداف واضحة؟

لا يمكن تفسير هذا التعثر بنقص المقاتلين وحده. فالمشكلة ترتبط أيضاً بتعدد مراكز القيادة، وتضارب المصالح بين القوى المحلية، وغياب مشروع سياسي متفق عليه لإدارة المناطق التي لا يسيطر عليها الحوثيون.

ويصبح استقدام مقاتلين أجانب، إذا تحول إلى سياسة فعلية، محاولة لمعالجة النتائج بدلاً من الأسباب.

كما أن المقارنة بين الحالتين السورية والسودانية تكشف حدود النفوذ السعودي. فالدول والجماعات التي قد تقبل التعاون مع الرياض في ملفات معينة لا تعتبر نفسها بالضرورة ملزمة بالمشاركة في حرب اليمن.

وفي الحالة السودانية تحديداً، تتضاعف هذه الحدود بسبب العلاقات الإيرانية لبعض التشكيلات الإسلامية. فالرياض لا تواجه مجرد حليف متردد، بل بيئة عسكرية تتداخل داخلها مصالح السعودية وإيران، وقد تتقدم فيها حسابات البقاء التنظيمي على متطلبات التحالف الإقليمي.

التعبئة الدينية.. تناقض إضافي في السياسة السعودية

لا يمكن فصل البحث عن مقاتلين خارج اليمن عن الخطاب الديني الذي رافق التصعيد العسكري ضد الحوثيين.

ففي ٢١ أكتوبر ٢٠٢٦، نشرت وسائل إعلام سعودية بياناً للأمانة العامة لهيئة كبار العلماء دعا إلى الوقوف ضد الاعتداءات الحوثية على المقدسات، وربط مواجهة الجماعة بواجبات دينية.

ولا يتضمن البيان، وفق النص المنشور، دعوة صريحة إلى إرسال مقاتلين سودانيين أو سوريين إلى اليمن، ولا يثبت بمفرده وجود خطة سعودية لتحويل الحرب إلى مواجهة مذهبية.

لكن إدخال المرجعية الدينية في التعبئة العسكرية يثير تساؤلات عن طبيعة الخطاب الذي يمكن أن يرافق أي محاولة لاستقطاب تشكيلات إسلامية مسلحة من خارج اليمن.

والتناقض هنا أن بعض القوى الإسلامية السودانية التي قد تسعى السعودية إلى الاستعانة بها تحت عنوان مواجهة الحوثيين، تحتفظ بعلاقات مع إيران، رغم الاختلاف المذهبي بين الطرفين.

وهذا يكشف محدودية التفسير الطائفي للصراعات الإقليمية. فالعلاقات بين الحركات الإسلامية لا تحكمها الانقسامات المذهبية وحدها، وإنما تتشكل أيضاً وفق المصالح العسكرية والمالية والتنظيمية.

لقد تعاون إسلاميون سودانيون مع إيران خلال عهد البشير، وعادت هذه العلاقات إلى الواجهة بعد اندلاع الحرب السودانية. كما أظهرت تصريحات بعض قادة التشكيلات الإسلامية استعداداً للدفاع عن طهران، رغم أن الخطاب العقائدي لهذه الجماعات ينتمي إلى بيئة سنية مختلفة عن المرجعية الدينية للنظام الإيراني.

ومن ثم، فإن تصوير المواجهة مع الحوثيين باعتبارها حرباً مذهبية قد يخدم التعبئة السياسية، لكنه لا يفسر طبيعة التحالفات الفعلية.

بل إن هذا الخطاب قد يصبح وسيلة لتوسيع الصراع واستقطاب جماعات عقائدية جديدة، من دون ضمان أن تتحرك تلك الجماعات وفق المصالح السعودية أو أن تقطع علاقاتها بالقوى المنافسة للرياض.

وهنا تكمن المفارقة: تستطيع السعودية توظيف الخطاب الديني لحشد التأييد ضد الحوثيين، لكنها لا تستطيع افتراض أن جميع الجماعات الإسلامية ستضع انتماءاتها التنظيمية وعلاقاتها الإقليمية جانباً لمصلحة أهدافها العسكرية.

هل رفض إخوان السودان حماية لعلاقتهم بإيران؟

هذا هو السؤال المركزي الذي تثيره المعلومات الخاصة بشأن الطلب السعودي.

هناك ثلاثة عوامل يمكن أن تفسر الرفض المبلغ عنه.

أولها أن الحركة الإسلامية السودانية تخوض معركة داخلية تعتبرها مرتبطة بمستقبل نفوذها السياسي والعسكري. ولذلك قد ترى أن إرسال مقاتلين إلى اليمن سيضعف حضورها في السودان، ويعرضها لخسائر لا تقابلها مكاسب واضحة.

وثانيها أن التشكيلات الإسلامية، خصوصاً تلك التي استفادت من التعاون العسكري الإيراني، قد تخشى أن يؤدي الانخراط في مواجهة الحوثيين إلى الإضرار بعلاقاتها مع طهران، أو إلى فقدان مصادر دعم عسكري تحتاج إليها في حربها ضد قوات الدعم السريع.

أما العامل الثالث فيتعلق باستقلالية القرار التنظيمي. فالحركة الإسلامية السودانية ليست مجرد امتداد للجيش السوداني، ولا تقتصر مصالحها على الخيارات التي تتبناها قيادته. وهي تملك شبكات وعلاقات تراكمت خلال عقود، ولا يمكن افتراض أنها ستضحي بها استجابة لطلب سعودي.

تدعم الوقائع المنشورة وجود العاملين الأول والثالث، كما توفر العلاقات الإيرانية الموثقة أساساً جدياً للنظر في العامل الثاني. لكنها لا تثبت بصورة نهائية أن حماية العلاقة مع إيران كانت السبب المباشر لرفض إرسال المقاتلين.

ولإثبات هذا الاستنتاج، ستكون هناك حاجة إلى معلومات إضافية من داخل قيادة الحركة الإسلامية أو كتائب البراء بن مالك، أو إلى وثائق واتصالات تكشف طبيعة المداولات التي سبقت اتخاذ القرار.

ومع ذلك، فإن المفارقة السياسية قائمة حتى قبل حسم الدافع: السعودية تتقارب مع معسكر يضم إسلاميين مدعومين من إيران، بينما تواجه في اليمن جماعة مسلحة ترتبط بإيران أيضاً.

وإذا كانت الرياض قد حاولت بالفعل الاستعانة بهذه القوى ثم واجهت رفضاً، فإنها تكون قد اصطدمت بالحدود العملية لتحالف لا تتطابق فيه المصالح السعودية مع مصالح جميع أطرافه.

السعودية أمام حصيلة تحالفاتها المتناقضة

تكشف التطورات السودانية واليمنية أن المشكلة السعودية لم تعد مرتبطة بحجم الموارد التي تستطيع الرياض تعبئتها، وإنما بقدرتها على تحويل تلك الموارد إلى نفوذ سياسي وعسكري مستقر.

ففي اليمن، تواجه السعودية تحديات تتعلق بفاعلية القوات المحلية وتعدد القيادات وصعوبة التوصل إلى نتيجة عسكرية وسياسية واضحة.

وفي السودان، تتقارب مع جيش يحتاج إلى دعم خارجي، لكنه يعتمد في جزء من عملياته على تشكيلات إسلامية ترتبط بعضها بالحرس الثوري الإيراني، وتحتفظ بحسابات تنظيمية تتجاوز قرارات المؤسسة العسكرية.

وفي البحر الأحمر، تحاول المملكة مواجهة التهديد الحوثي، بينما تكشف دراسات دولية عن شبكات واتصالات تربط الجماعة بأطراف داخل البيئة العسكرية السودانية.

أما في سوريا، فتشير تقارير متعارضة إلى صعوبات محتملة في تحويل التقارب السياسي إلى مشاركة عسكرية مباشرة في الحرب اليمنية.

هذه الملفات ليست منفصلة. إنها تعكس أزمة أوسع في إدارة التحالفات السعودية، تقوم على افتراض أن التقارب السياسي أو الدعم المالي يمكن أن يتحولا تلقائياً إلى التزام عسكري عندما تحتاج الرياض إليه.

لكن ما تكشفه الحالة السودانية هو أن الحلفاء لا يتحركون وفق المصالح السعودية وحدها.

فالحركة الإسلامية السودانية تستطيع الاستفادة من وجودها داخل معسكر يحظى بدعم سعودي، وفي الوقت نفسه المحافظة على علاقات مع إيران. وقد تقبل هذه القوى أن تكون شريكاً غير مباشر للرياض في السودان، لكنها لا ترى بالضرورة مصلحة في مواجهة الحوثيين على الأراضي اليمنية.

وهذا هو التناقض الأكثر إحراجاً للسياسة السعودية: أن تنفق نفوذها السياسي في دعم معسكر لا تضمن انفصاله عن شبكات خصمها الإيراني، ثم تجد صعوبة في الحصول منه على المساعدة عندما تنتقل المواجهة إلى اليمن.

ولا يعني ذلك أن السعودية وإيران أصبحتا حليفتين في السودان، أو أن كل عناصر الجيش السوداني تعمل لمصلحة طهران. بل يعني أن الرياض تتعامل مع بنية عسكرية وسياسية شديدة التعقيد، لا يمكن اختزالها في علاقة ثنائية مع قيادة الجيش.

كما أن تحميل السعودية مسؤولية خيارات حلفائها يتطلب التمييز بين الدعم السياسي المعلن وبين التمويل أو التسليح المباشر للتشكيلات الإسلامية، وهي علاقة لا تثبتها جميع المصادر بالدرجة نفسها.

لكن هذا التمييز لا يعفي الرياض من السؤال عن نتائج سياساتها. فالدولة التي تقدم نفسها بوصفها طرفاً يسعى إلى احتواء النفوذ الإيراني مطالبة بتفسير كيفية استمرار تعاونها مع معسكر تتداخل داخله مصالح بعض القوى الإسلامية مع مصالح طهران.

والأكثر أهمية أن هذه التناقضات لا تبدو قابلة للمعالجة بمجرد البحث عن مقاتلين جدد أو توسيع التعبئة الدينية.

فاليمن لا يعاني نقصاً مجرداً في القوى المسلحة، وإنما أزمة قيادة ومشروع سياسي وتعدد ولاءات، تفاقمت بفعل سنوات من الحرب والتدخلات الخارجية.

وإضافة تشكيلات أجنبية إلى هذه البيئة، خصوصاً إذا كانت تحمل ولاءات تنظيمية وعلاقات إقليمية مستقلة، قد تؤدي إلى توسيع الأزمة بدلاً من إنهائها.

في المحصلة، تضع المعلومات المتعلقة برفض الجيش السوداني والإسلاميين إرسال مقاتلين إلى اليمن السياسة السعودية أمام اختبار يتجاوز مسألة الإسناد العسكري. فالمشكلة ليست فقط أن حلفاء محتملين لم يستجيبوا لطلب الرياض، وإنما أن بعض هؤلاء الحلفاء يرتبطون بعلاقات عسكرية وسياسية مع إيران، الدولة التي تحاول السعودية تقليص نفوذها عبر مواجهة الحوثيين.

وإذا أثبتت التحقيقات اللاحقة أن الحفاظ على العلاقة مع طهران كان وراء الرفض، فستكون الرياض أمام نتيجة أشد دلالة: قوى إسلامية تستفيد من تقاربها مع السعودية في السودان، لكنها تضع حدوداً لهذا التقارب عندما يتعلق الأمر بمواجهة حليف إيران في اليمن.

أما ما تثبته الوقائع المنشورة بالفعل، فهو أن شبكة التحالفات السعودية في السودان تتضمن تناقضات عميقة مع أهدافها في اليمن والبحر الأحمر، وأن استمرار تجاهل هذه التناقضات قد يجعل المملكة تدعم نفوذ أطراف لا تستطيع الاعتماد عليها عند الحاجة، بينما تستفيد إيران من علاقات لا تمنعها الخلافات المذهبية ولا التحالفات السياسية المتغيرة.



حدود رخوة تحت النار..

غارات حوثية داخل السعودية تكشف انهيار استراتيجية احتواء الجماعة

كشف مسؤولان غربي وعربي عن تنفيذ الحوثيين غارات برية محدودة داخل جنوب غربي السعودية، كان أحدثها أواخر أكتوبر، وسط تصاعد الهجمات الصاروخية والمسيّرة. وتعيد عمليات التسلل مخاوف الرياض من هشاشة حدودها الجنوبية، فيما تبحث عن قوات عربية وإقليمية لتعزيز دفاعاتها.



لندن

نفذت جماعة الحوثيين خلال الأشهر الأخيرة عمليات تسلل وهجمات محدودة داخل الأراضي السعودية، في تحول يعيد المواجهة إلى الحدود البرية بعدما ظلت منذ انهيار الهدنة تتركز على الصواريخ والطائرات المسيّرة، وفق تقرير نشره موقع «ميدل إيست آي».

ونقل الموقع عن مسؤول غربي وآخر عربي، وصفهما بأنهما مطلعان مباشرة على العمليات، أن الغارات استهدفت مواقع عسكرية سعودية في المنطقة الجبلية الوعرة جنوب غربي المملكة، وأن أحدث عملية موثقة وقعت في أواخر أكتوبر/تشرين الأول.

وقال المسؤول الغربي إن مقاتلين حوثيين تمكنوا، على ما يبدو، من الاستيلاء على أسلحة خفيفة تستخدمها قوات حرس الحدود السعودية، قبل الانسحاب. وأضاف أن معدات مراقبة رصدت إحدى عمليات التوغل عبر الحدود.

وتمثل هذه العمليات، إذا تأكدت تفاصيلها، أول عودة معلنة للغارات البرية الحوثية داخل السعودية منذ توقف الهجمات الحدودية الواسعة عقب هدنة أبريل/نيسان ٢٠٢٢.

وكانت المواجهات قبل الهدنة تتخذ أشكالاً متعددة، شملت التسلل إلى المواقع الحدودية، والقنص، وزرع العبوات، والاستيلاء على أسلحة ومركبات، إلى جانب إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة باتجاه المطارات والمنشآت النفطية والمدن السعودية.

وقال محمد الباشا، مؤسس شركة «باشا ريبورت» والمتخصص في الشأن اليمني، إن النشاط الحوثي عند الحدود يتجه نحو توسيع نطاق الهجمات وشدتها بصورة تدريجية.

وأوضح أن المرحلة الأولى اعتمدت على المسيّرات بعيدة المدى والصواريخ الباليستية القصيرة، قبل الانتقال إلى استخدام طائرات رباعية المراوح لإسقاط ذخائر الهاون، وتنفيذ عمليات قنص ضد المواقع السعودية.

ورجح الباشا أن تكون عودة الغارات البرية «مسألة وقت»، متوقعاً أن تتبع العمليات الأولى أسلوب الكر والفر الذي استخدمه الحوثيون في السنوات الأولى للحرب، من خلال مهاجمة المواقع وأسر جنود والاستيلاء على الأسلحة وتدمير المعدات قبل الانسحاب.

الرياض تستدعي الدعم الخارجي

تزامن الكشف عن التوغلات مع تحركات سعودية لاستقدام دعم عسكري من دول عربية وإقليمية، بعدما أظهرت الهجمات الحوثية عجز المنظومة الدفاعية القائمة عن توفير حماية كاملة للحدود والمنشآت الحيوية.

ونقل «ميدل إيست آي» عن المسؤول العربي أن القوات والمساعدات العسكرية المصرية والباكستانية والتركية قد تستخدم لتعزيز الانتشار على امتداد الحدود الجنوبية للمملكة.

وكانت تركيا وباكستان قد أعلنتا عزمهما نشر قدرات داخل السعودية، بينها وحدات ومنظومات للدفاع الجوي، في إطار الترتيبات المرتبطة بـ«حلف مكة». كما وافق البرلمان المصري على إرسال قوات دفاعية إلى المملكة.

ووفق التقرير، تدرس دمشق الانضمام إلى الترتيب ذاته، بينما قال مسؤول غربي إن متخصصين سوريين في تشغيل الطائرات المسيّرة وصلوا إلى اليمن لمساندة التشكيلات المدعومة من السعودية.

وتكشف هذه التحركات حجم التحول في موقع الرياض داخل الحرب. فالسعودية التي قادت تحالفاً عسكرياً واسعاً في مارس/آذار ٢٠١٥ لإعادة الحكومة اليمنية إلى صنعاء، أصبحت بعد أكثر من عقد تبحث عن قوات أجنبية لحماية أراضيها من الجماعة التي أعلنت الحرب بهدف هزيمتها.

حدود صعبة المراقبة

لا يرجح أن تغير الغارات المحدودة ميزان القوى داخل اليمن مباشرة، لكنها تضيف ضغطاً أمنياً وعسكرياً على السعودية، وتجبرها على توزيع قواتها ووسائل مراقبتها على امتداد شريط حدودي جبلي يصعب تأمينه بالكامل.

كما تمنح الحوثيين قدرة على الجمع بين استهداف العمق السعودي بالصواريخ والمسيّرات، واستنزاف الوحدات البرية عبر هجمات صغيرة ومتكررة، لا تحتاج إلى احتلال أراض أو الاحتفاظ بالمواقع التي تهاجَمها.

وتكمن فاعلية هذا الأسلوب في كلفته المنخفضة بالنسبة للجماعة مقارنة بالكلفة التي تتحملها السعودية في المراقبة والانتشار والاعتراض وإعادة تأهيل المنشآت المتضررة.

وكان الحوثيون قد نفذوا مئات الهجمات على المطارات ومنشآت الطاقة والبنية التحتية السعودية، وأوقعت الضربات الأخيرة خسائر بشرية واقتصادية، كما دفعت الرياض إلى إلغاء فعالية استثمارية بارزة.

وتعيد الغارات البرية إلى الواجهة مخاوف سعودية قديمة من تحول محافظات جازان ونجران وعسير إلى ساحة استنزاف مفتوحة، ولا سيما أن الجماعة تنطلق من معقلها التاريخي في صعدة المحاذية مباشرة للحدود.

استدعاء نزاع الحدود

لا تقتصر خطورة التصعيد على بعده العسكري. فخطاب الحوثيين يتضمن إشارات متكررة إلى عسير وجازان ونجران، وهي المناطق التي حُسم وضعها بين اليمن والسعودية في معاهدة الطائف عام ١٩٣٤، ثم أعيد تثبيت الحدود بصورة نهائية بموجب معاهدة جدة عام ٢٠٠٠.

ولا يعني ذلك أن الجماعة قادرة على السيطرة على تلك المناطق، لكنه يكشف قدرتها على استدعاء ملف تاريخي حساس واستخدامه في التعبئة والحرب النفسية ضد السعودية.

وقد تصبح الغارات عبر الحدود أداة لتعزيز هذا الخطاب، حتى وإن بقيت عمليات محدودة عسكرياً. فصورة مقاتلين حوثيين يدخلون موقعاً سعودياً ويغادرون حاملين أسلحة تؤدي وظيفة دعائية تتجاوز القيمة الميدانية للعملية نفسها.

نهاية الاحتواء

تكشف عودة الغارات البرية حدود السياسة السعودية التي اعتمدت، خلال السنوات الأخيرة، على تهدئة الحوثيين ومحاولة احتوائهم عبر التفاوض والحوافز الاقتصادية، من دون إنهاء قدرتهم العسكرية أو بناء معسكر يمني مناهض لهم يمتلك قيادة موحدة وهدفاً سياسياً واضحاً.

أتاحت فترة التهدئة للجماعة إعادة تنظيم قواتها وتوسيع ترسانتها الصاروخية وتطوير وسائل المراقبة والطائرات المسيّرة، فيما ظلت القوى اليمنية المحلية الموالية للسعودية منقسمة بين تشكيلات وقيادات ومشروعات متنافسة.

ومع انتقال الحوثيين من ضرب المنشآت إلى التسلل داخل المواقع الحدودية، لم تعد المشكلة السعودية محصورة في اعتراض صاروخ أو مسيّرة. المملكة تواجه خصماً راكم خبرة طويلة في حرب الجبال، ويستطيع اختيار توقيت الهجوم ومكانه ثم الانسحاب قبل وصول التعزيزات.

ولهذا لا تمثل الاستعانة بقوات مصرية أو باكستانية أو تركية حلاً سياسياً للحرب، حتى وإن رفعت مستوى الحماية لبعض المنشآت والمواقع. فهي تعالج النتيجة الأمنية المباشرة، لكنها لا تجيب عن سؤال كيف تحولت جماعة كانت محاصرة في جبال صعدة إلى قوة قادرة على مهاجمة السعودية براً وجواً، وتهديد الملاحة في البحر الأحمر، وتوسيع نفوذها داخل اليمن.

المصدر: تقرير «ميدل إيست آي»، ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦.

تقرير

لانا نسيبة ورهان استعادة النفوذ في أمم متحدة تعجز عن فرض السلام

تطرح لانا نسيبة رؤية لإعادة نفوذ الأمم المتحدة عبر الوساطة المبكرة والتنمية والمساءلة، مستندة إلى خبرة طويلة داخل المنظمة، لكن اختبار برنامجها سيبقى في تحويل الثقة إلى اتفاقات قابلة للتنفيذ، والاستقلال إلى ممارسة في عالم تتنازع قواه الكبرى القرار الدولي.



نيويورك

حين تتعطل مفاوضات إنهاء حرب، لا تتوقف احتياجات الناس إلى حين استئنافها. يحتاج المستشفى إلى الوقود، وتنتظر أسرة خبراً عن أسير، وتبحث مدينة محاصرة عن طريق يصلها بالعالم. في هذه المسافة بين ما يعجز النظام الدولي عن حسمه وما يستطيع إنجازه، تضع لانا نسيبة مقترحها لقيادة الأمم المتحدة: البدء باتفاق ممكن، ثم العمل على توسيعه.

عرضت الدبلوماسية الإماراتية رؤيتها أمام الدول الأعضاء في حوار تفاعلي عُقد في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٦، بعد ترشيح بلادها لها لمنصب الأمين العام. وتأتي الوثيقة لتحدد تصورها لوظيفة يصعب فيها الفصل بين الطموح السياسي وحدود الصلاحيات؛ فالأمين العام مطالب بالتدخل في أزمات تتخذ الحكومات قراراتها بشأنها، ثم يتلقى جانباً من اللوم عندما تفشل تلك الحكومات في الاتفاق.

تعترف نسيبة بهذا القيد بدلاً من تجاوزه بلغة انتخابية واسعة. قالت للصحفيين، بمعنى حديثها، إن الأمين العام لا يملك جيشاً ولا صوتاً في مجلس الأمن، لكنه يملك أدوات أخرى: الثقة، والمساعي الحميدة، والقدرة على الوساطة. وهي نقطة انطلاق مهمة، لأنها تنقل السؤال من حجم السلطة الرسمية إلى كيفية استخدام النفوذ المتاح.

في النزاعات التي تتشابك فيها مصالح القوى الكبرى، قد لا يكون وقف الحرب متاحاً بقرار واحد. لكن ذلك لا يجعل كل تحرك آخر عديم القيمة. هدنة محلية يمكن أن تتيح إجلاء جرحى، وتبادل أسرى قد يعيد الاتصال بين خصمين، وترتيب إنساني قابل للتحقق يمكن أن يقدم دليلاً أولياً على إمكان الالتزام. هذه هي الفكرة التي تتكرر في رؤيتها: الاتفاق المحدود ليس نهاية الطريق، لكنه قد يفتح طريقاً كان مغلقاً.

وتحتاج هذه المقاربة إلى انضباط حتى لا تتحول الحلول المؤقتة إلى إدارة دائمة للمعاناة. فتح ممر للغذاء لا يعالج وحده أسباب الحصار، كما أن تبادل المحتجزين لا ينهي النزاع الذي أنتج احتجازهم. قيمة الخطوة الجزئية تتوقف على قدرتها على حماية الناس فوراً، وعلى وجود عمل سياسي يربطها بتسوية أوسع. هنا يصبح التحقق من التنفيذ مهماً بقدر أهمية التوصل إلى الاتفاق.

ليست هذه الأسئلة جديدة على نسيبة. فقد مثلت الإمارات لدى الأمم المتحدة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢٤، وقادت وفدها خلال عضويتها في مجلس الأمن عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. وتولت رئاسة المجلس مرتين، وعملت في ملفات الإصلاح المؤسسي وحقوق المرأة والدبلوماسية الإنسانية، وفق سيرتها المنشورة. تمنحها هذه الخبرة معرفة بكيفية صياغة التوافق، وباللحظة التي يمكن فيها لعبارة مقبولة أن تمنع سقوط مشروع قرار كامل. لكنها تعرف أيضاً أن اعتماد النص لا يضمن تنفيذه.

تقدم مفاوضات القرار ٢٧٢٠ بشأن غزة مثالاً على الأمرين معاً. ففي ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٣، اعتمد مجلس الأمن القرار الذي قدمته الإمارات بأغلبية ١٣ صوتاً وامتناع الولايات المتحدة وروسيا، متضمناً ترتيبات لتنسيق المساعدات الإنسانية وتيسير وصولها. وسجلت الأمم المتحدة أن النص جاء بعد مشاورات واسعة بين أعضاء المجلس والأطراف المعنية.

لم تدّع نسيبة يومها أن القرار أنهى المأساة. أقرت في كلمتها بأن المجلس، رغم بدء بناء ترتيب إنساني، ما زال عاجزاً عن وقف الحرب. وتكتسب تلك الملاحظة أهمية في قراءة برنامجها الحالي: فهي تميز بين إنجاز تفاوضي يمكن إثباته وبين نتيجة ميدانية تحتاج إلى ضغط ومتابعة وتعاون من أطراف لا تخضع للأمانة العامة.

من هنا، يبدو رهانها على بناء الجسور أقرب إلى طريقة عمل منه إلى وصف شخصي. التحدث إلى المختلفين شرط أولي للوساطة، لكنه لا يكفي. يحتاج الوسيط إلى معرفة ما يستطيع كل طرف قبوله، وما يمكن تأجيله، وأين تصبح التسوية تنازلاً عن حقوق لا يملك التصرف فيها. وتظل مهارته الحقيقية في إيجاد مساحة مشتركة من دون إخفاء طبيعة الخلاف.

هذا الرهان يقود مباشرة إلى مسألة الاستقلال. كتبت نسيبة في رؤيتها، وفق ترجمة العبارة إلى العربية: «لا استثناءات للأصدقاء، ولا ضغائن تجاه المنتقدين». وأعلنت أخذ إجازة من مسؤولياتها الحكومية للتركيز على الترشح. الخطوة توضح الطريقة التي تريد تقديم نفسها بها، فيما سيبقى الاستقلال الفعلي رهناً بالمواقف والقرارات عند تعارض المصالح.

وقد ظهر ثقل هذا الاختبار في حديثها عن السودان. رداً على سؤال صحفي تناول الحرب والاتهامات الموجهة إلى الإمارات بشأن دعم قوات الدعم السريع، أشارت نسيبة إلى ابتعادها المؤقت عن دورها الحكومي، وقالت إن السودان سيكون محكاً لنجاح الأمين العام المقبل. ودعت إلى وقف الأعمال العدائية وعملية سياسية تعكس التطلعات المدنية والديمقراطية للسودانيين.

وضع السودان في هذا الموقع يجعل التعهد قابلاً للمساءلة. فالقيادة المستقلة لا تُختبر فقط في النزاعات البعيدة عن خلفيتها الوطنية، بل أيضاً في الملفات التي تستدعي منها مخاطبة شركاء سابقين أو الرد على انتقادات صعبة. وإذا كانت الثقة أداتها الرئيسية، فإن الحفاظ عليها يتطلب تطبيق المعيار نفسه على الجميع، مع ترك التحقيقات والأدلة تحدد المسؤوليات.

ولا تحصر نسيبة استعادة الثقة في ملفات الحرب. ففي التنمية، تعيد الأولوية إلى ما تحدده الدول: الوظائف، وأعباء الديون، وجذب الاستثمار. هذه ليست موضوعات جانبية بالنسبة إلى جمهور يرى المؤسسات الدولية من خلال كلفة المعيشة وفرص أبنائه. فمشروع تنموي لا ينسجم مع احتياجات الاقتصاد المحلي قد يستوفي إجراءاته، من دون أن يترك أثراً يستمر بعد انتهاء التمويل.

وتحمل المقاربة فرصة لمخاطبة الجنوب العالمي بلغة أقل وصاية. لكنها تتطلب أيضاً إدراك اختلاف الظروف بين الدول. فالخبرة الآتية من الإمارات، بما راكمته من بناء مؤسسي وقدرة على استقطاب الاستثمار، يمكن أن تضيف منظوراً عملياً. غير أن تحويلها إلى منفعة دولية يحتاج إلى تكييف الأدوات مع بلدان تعاني ضعف المؤسسات أو النزاع أو ضيق الموارد، لا افتراض إمكان تكرار نموذج واحد.

ويصل النقاش التنموي بإصلاح المنظمة نفسها. تدعو نسيبة إلى تقليل تكرار المهام وربط الإنفاق بالنتائج وتوضيح ما تحققه البرامج. أهمية هذا الاتجاه أنه يقدم للدول والجمهور وسيلة لفهم قيمة العمل الأممي. لكن الإصلاح يحتاج إلى تمييز دقيق بين ازدواجية تهدر المال وقدرات قد تبدو متشابهة فيما تخدم احتياجات مختلفة. كما أن حماية المدنيين أو منع نزاع لا يمكن اختزالهما دائماً في نتيجة سريعة أو رقم مالي.

أما احتمال أن تصبح أول امرأة تقود المنظمة، فيمنح الترشح دلالة تاريخية، من دون أن يكون بديلاً عن تقييم البرنامج. ويضيف سجلها في رئاسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عام ٢٠١٧ خلفية مؤسسية لهذا الجانب. وبحسب البعثة الإماراتية، شملت تلك الفترة مناقشات وقرارات بشأن الخطة الاستراتيجية للهيئة وموازنتها؛ أي خبرة تتصل بالحوكمة وتحديد الأولويات، لا بالحضور الرمزي وحده.

وتتسع رؤيتها كذلك للتكنولوجيا والمناخ، حيث تصبح قدرة الأمم المتحدة على جمع الدول ذات القدرات المتفاوتة جزءاً من قيمتها. فالتعاون لا يحتاج دائماً إلى انتظار اتفاق شامل؛ يمكن أن يبدأ بتبادل معلومات أو اختبار مشترك أو ترتيب يساعد البلدان الأضعف على الوصول إلى المعرفة. غير أن فاعلية أي مبادرة ستعتمد على ما إذا كانت توسع المشاركة فعلاً، لا على عدد الاجتماعات التي تعقد باسمها.

في المحصلة، تقدم نسيبة تصوراً يطلب استعادة وزن الأمم المتحدة من خلال العمل المتواصل على ما يمكن تحقيقه. قوته في أنه لا يعد بسلطة غير موجودة، ويمنح الوساطة والتنمية والإدارة معايير يمكن مناقشتها. أما امتحانه الأصعب فسيبدأ عندما تصطدم هذه المقترحات برفض الحكومات ونقص التمويل وتضارب المصالح.

بالنسبة إلى أسرة تنتظر دواءً أو شاب يبحث عن وظيفة، لن يكون السؤال كم مرة اجتمعت المنظمة، بل ما الذي تغير بعد اجتماعها. عند هذه النقطة تحديداً ستُقاس الرؤية: اتفاق يُنفذ، ومساعدة تصل، وفرصة تصبح متاحة، ومبدأ يُطبق حتى عندما يكون تطبيقه مكلفاً.

تنمية محكومة بحدود الطبيعة..

سقطرى أمام معادلة صعبة: استثمار الموارد من دون استنزاف الجزيرة

تحذر دراسة بحثية من أن التوسع السياحي والعمراني في سقطرى، من دون بيانات محدثة عن المياه والموائل وقدرة الخدمات، قد يحول التنمية إلى ضغط دائم على السكان والبيئة. وتقترح ربط المشروعات بالطاقة الاستيعابية لكل موقع، وإشراك المجتمع المحلي في القرار وتوزيع العائدات.



عدن

لا تعاني سقطرى من نقص الفرص بقدر ما تعاني من غياب الإجابة الدقيقة عن سؤال أساسي: كم تحتمل الجزيرة من المشروعات والزوار واستهلاك المياه قبل أن تبدأ مواردها بالتراجع؟

هذا السؤال يتصدر دراسة أعدتها الباحثة المقيمة لدى مؤسسة «اليوم الثامن للإعلام والدراسات» حنين العولقي، بعنوان «سقطرى بين التنمية والحماية.. كيف تُستثمر الموارد دون استنزافها؟»، أعادت فيها قراءة الدراسات الجغرافية والبيئية المتعلقة بالأرخبيل، وربطتها بما طرأ على أدوات الرصد والحماية خلال العقود الثلاثة الماضية.

وتنطلق الدراسة من أن سقطرى لا يمكن التعامل معها بوصفها مساحة واحدة قابلة لتطبيق النموذج التنموي نفسه في جميع أجزائها. فالجبال الجرانيتيّة والهضاب الجيريّة والسهول الساحلية تختلف في تكوينها ومواردها المائية وحساسية تربتها وقدرتها على استيعاب البناء والطرق والنشاط السياحي.

ويعني ذلك أن المشروع الذي يمكن أن يكون مقبولاً في موقع ما، قد يتحول إلى مصدر ضرر في موقع مجاور، خصوصاً عندما يرتبط الأمر بالسحب من المياه الجوفية أو فتح طرق جديدة أو تغيير استخدام الأراضي داخل موائل شديدة الحساسية.

أرقام المياه ليست تصريحاً مفتوحاً للاستثمار

تضع الدراسة ملف المياه في قلب النقاش، وتعود إلى بحث جغرافي قدمه قادري عبدالباقي خلال الندوة العلمية الدولية الأولى عن سقطرى في عدن عام ١٩٩٦. وكان البحث قد نقل تقديراً يفيد بأن الجزيرة تستقبل نحو ٦٣٠ مليون متر مكعب من مياه الأمطار، مع فقدان قرابة ٧٠ في المئة منها بالتبخر والتسرب، لتبقى نحو ١٩٠ مليون متر مكعب من المياه السطحية.

غير أن الدراسة الجديدة تحذر من اقتطاع هذه الأرقام من سياقها وتحويلها إلى دليل على وجود فائض مائي جاهز للاستخدام. فالبحث الأصلي أشار إلى قصور محطات الرصد وغياب دراسة هيدرولوجية شاملة، كما أن التسرب لا يعني بالضرورة فقدان المياه، إذ قد يسهم جزء منه في تغذية الخزانات الجوفية.

والأهم أن كمية الأمطار التي تستقبلها الجزيرة لا تساوي مقدار المياه المتاحة فعلياً للسكان أو المشروعات. فالمورد قد يكون بعيداً أو موسمياً أو مرتفع الكلفة، وقد تحتاج إليه النظم البيئية نفسها للحفاظ على قدرتها على التجدد.

لهذا تقترح الدراسة فحص أي طلب جديد على المياه داخل الحوض المعني، وفي موسم الضغط تحديداً، وعدم منح المشروعات السياحية أو الاستثمارية حق استخدام مصدر مائي قبل قياس احتياجات السكان القائمين والتأكد من وجود قدرة إضافية حقيقية. كما تلفت إلى مخاطر زيادة ملوحة الآبار الساحلية، وتدعو إلى تسجيل كميات السحب وقياس مناسيب المياه والملوحة بصورة دورية. فالاستجابة لأي نقص بزيادة حفر الآبار قد تعمق المشكلة، بدلاً من حلها، إذا أدت إلى تقدم المياه المالحة داخل الخزانات الجوفية.

أشجار دم الأخوين ليست منظراً سياحياً

توسع الدراسة مفهوم الموارد الطبيعية، فلا تتعامل مع أشجار دم الأخوين باعتبارها رمزاً بصرياً أو مورداً سياحياً فحسب، بل جزءاً من الدورة المائية في الجزيرة.

وتستند إلى بحث نُشر عام ٢٠٢٠ قدّر أن التقاط هذه الأشجار للرطوبة الأفقية القادمة من الضباب والسحب تجاوز ٤٠ في المئة من إجمالي الهطول السنوي داخل نطاق الدراسة وشروطها.

ولا يمكن تعميم هذه النسبة على سقطرى كلها، لكنها تكشف أن تراجع الغطاء الشجري قد يؤدي إلى خسارة وظيفة بيئية مرتبطة بالرطوبة والمياه، إلى جانب خسارة النوع النباتي نفسه. وبذلك تصبح حماية الأشجار جزءاً من إدارة المياه والأرض، لا مجرد نشاط منفصل لحماية التنوع الحيوي.

وتعرض الورقة نتائج جرد باستخدام طائرات مسيّرة في غابة دم الأخوين بمنطقة فرمَهين خلال عام ٢٠٢١، سُجلت فيه ٣٥,٥٤٢ شجرة حية و٢,١٢٣ شجرة مقتلعة ضمن منطقة المسح. ولا تمثل هذه الأرقام تعداداً لجميع أشجار دم الأخوين في الأرخبيل، لكنها توفر أساساً يمكن مقارنته مستقبلاً لرصد التجدد والخسائر وتغير الغطاء النباتي.

وترى الدراسة أن حملات زراعة الشتلات لا تكفي وحدها للحكم على نجاح الاستعادة. فالمؤشر الحقيقي ليس عدد الشتلات المزروعة يوم إطلاق الحملة، بل نسبة ما يبقى منها حياً بعد سنوات، وقدرتها على النمو والتكاثر في ظل الرعي والجفاف وتغيرات التربة.

السياحة: من يحصل على العائد؟

لا ترفض الدراسة تطوير السياحة في سقطرى، لكنها تعترض على قياس نجاحها بعدد الرحلات أو الزوار فقط. فزيادة حركة الوصول لا تعني تلقائياً تحسن حياة السكان، وقد ترفع الضغط على المياه والنظافة والطاقة والطرق من دون أن تحصل المجتمعات المحلية على نصيب عادل من الإيرادات.

وتقترح الورقة قياس ما يبقى من الدخل السياحي داخل الجزيرة، وحجم المشتريات من السوق المحلية، والأجور المدفوعة للسكان، وفرص النساء والشباب، ومقدار ما تتحمله الخدمات العامة من كلفة إضافية.

وقد يحقق مشروع سياحي دخلاً مرتفعاً لمشغليه، بينما تستخدم منشآته المياه والطرق وخدمات جمع المخلفات التي تمولها الإدارة المحلية. وفي هذه الحالة تبدو الأرباح خاصة، فيما تتحول الكلفة إلى عبء عام.

كما ترفض الدراسة فكرة وضع سقف واحد للزوار في جميع أنحاء الأرخبيل. فالقدرة الاستيعابية لشاطئ واسع تختلف عن قدرة كهف أو مسار جبلي أو موئل محدود. وتتغير هذه القدرة أيضاً بحسب الموسم وتوافر المياه وخدمات الإنقاذ وجمع النفايات.

وتوصي لذلك بوضع حدود أولية لكل موقع، ثم مراجعتها وفق النتائج الميدانية. وقد يكون تنظيم الحجوزات ومسارات الحركة ضرورياً في المواقع الأكثر تعرضاً للضغط، مع إمكانية خفض النشاط عندما تكشف المؤشرات عن ضرر لا يمكن احتواؤه.

السكان ليسوا جزءاً من الديكور

تنتقد الدراسة ميل بعض المقاربات السياحية والبيئية إلى تقديم سكان سقطرى باعتبارهم عنصراً ثانوياً داخل المشهد الطبيعي. فحماية الجزيرة لا يمكن أن تنجح بإقصاء أهلها عن القرارات أو فرض قيود على الرعي وجمع المنتجات والوصول إلى السواحل، ثم الاكتفاء بوعد عام بأن السياحة ستفيد الجميع.

وتدعو إلى إعلان المشروعات وحدودها قبل الترخيص، وإتاحة الاعتراض عليها، وتوثيق حقوق الانتفاع، وتحديد من سيستفيد ومن قد يخسر مورداً قائماً.

فإذا تطلبت حماية موقع ما تقييد نشاط تعتمد عليه أسر محددة، ينبغي تحديد البدائل أو التعويضات، بدلاً من تحميل الفئات الأضعف كلفة الحماية بينما تذهب عوائد الاستثمار إلى جهات أخرى.

وتشير الدراسة أيضاً إلى أهمية المعرفة المحلية في فهم التغيرات البيئية. فقد وثق بحث منشور عام ٢٠٢١ نحو ٣٠١ تسمية مكانية في أربع مناطق من سقطرى، وربط بعض الأسماء بانتشار تاريخي محتمل لأشجار دم الأخوين. ولا تمثل الأسماء دليلاً حاسماً وحدها، لكنها يمكن أن توجه الباحثين إلى مناطق تستحق المسح والتحقق.

إطار قانوني بلا قدرة تنفيذية

تمتلك سقطرى إطاراً للحماية وتقسيماً للمناطق بحسب حساسيتها، لكن الدراسة ترى أن الخريطة القانونية لا تكفي إذا غابت الرقابة والتمويل والقدرة على التدخل.

وتستشهد بقرار لجنة التراث العالمي لعام ٢٠٢٦، الذي أشار إلى استمرار القيمة البيئية الاستثنائية للأرخبيل، بالتوازي مع تدهور بعض النظم البرية والبحرية تحت تأثير ضغوط التنمية والأنواع الدخيلة والتلوث وتغير المناخ والاستخدام غير المستدام.

كما تستعيد واقعة تسرب نفطي ارتبط بناقلة جانحة لوثت ساحل دليشة مطلع عام ٢٠٢٣، لتؤكد أن حماية السواحل تحتاج إلى خطط طوارئ ومعدات وفرق مدربة، وليس إلى نصوص قانونية فقط.

وتحذر الدراسة من تجزئة المشروعات عند تقييمها. فالإقامة السياحية والطريق المؤدي إليها ومصدر المياه ومكان التخلص من الصرف والمخلفات أجزاء من نشاط واحد. وإذا جرى فحص كل جزء منفصلاً، قد تحصل مشروعات تبدو محدودة على الموافقة، بينما ينتج مجموعها ضغطاً يتجاوز قدرة الموقع والخدمات.

ما الذي تحتاجه سقطرى الآن؟

تقترح الدراسة إنشاء قاعدة بيانات مكانية تجمع معلومات الآبار والمحطات المناخية والموائل والخدمات والمشروعات المرخصة، مع توضيح تاريخ كل معلومة وطريقة إنتاجها وحدود استخدامها.

ومن شأن ذلك منع التعامل مع تقديرات تعود إلى عقود بوصفها مساوية لقياسات ميدانية حديثة، كما يسمح بكشف المناطق التي تعاني نقصاً في البيانات قبل اتخاذ قرارات يصعب التراجع عنها.

وتدعو الورقة إلى ربط تصاريح المشروعات بقدرة مثبتة على توفير المياه، وتخصيص نسبة معلنة من الرسوم السياحية للصيانة والحماية والخدمات، ونشر الإيرادات وأوجه إنفاقها.

لكنها تحذر في الوقت نفسه من تمويل الحماية بالرسوم السياحية وحدها، لأن المواسم تتقلب، بينما تحتاج أعمال الرصد والصيانة إلى تمويل مستمر. وتقترح مزيجاً من المخصصات العامة والرسوم والمساهمات الخارجية، مع ضمان استقلال الرقابة عن المستثمرين والممولين.

وتخلص الدراسة إلى أن التنمية في سقطرى لا ينبغي أن تقاس بعدد الفنادق أو الطرق أو الرحلات، وإنما بمقدار التحسن الذي يطرأ على حياة السكان، وبقاء المياه والموائل والأشجار قادرة على خدمة الأجيال المقبلة.

فالمشكلة ليست في الاستثمار من حيث المبدأ، بل في إطلاقه قبل معرفة حدود الموارد، أو منح التراخيص قبل التأكد من قدرة الجزيرة على تحمل آثارها. وفي بيئة نادرة مثل سقطرى، قد يكون تأخير مشروع كبير حتى تكتمل بياناته أقل كلفة بكثير من محاولة إصلاح الضرر بعد وقوعه.

alyoum8.net
اليوم الثامن
رئيس التحرير
صالح أبو عوذل
العدد 185 | سياسية - تحليلية - إسبوعية
الاحد - 8 / نوفمبر / 2026م



شهيد الصحافة الجنوبية
نبيل حسن القعيطي
رحمه الله

السعودية ونظرية المؤامرة على مشاريعها التوسعية



صالح أبوعوذل
رئيس التحرير

تابعت مقابلة الشيخ هاني علي بن بريك، نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، على قناة سكاي نيوز عربية، أكثر من مرة، لعلني أجد فيها مبررا للسعوديين وبعض اليمنيين للتطاول على معاليه، فلم أجد إلا «وقائع وحقائق دامغة لا تقبل الشك أو التأويل».

قدم بن بريك ما يمكن وصفه بأنه ملخص لمخاض عشر سنوات، كان السعوديون يقدمون فيها «محاولات احتواء الحوثي» على كل جهود هزيمته واستعادة الشرعية اليمنية وعودة المركز القانوني للدولة اليمنية إلى صنعاء.

هل أخطأ السعوديون في تقدير الموقف؟، الإجابة قطعا: لا... لم تكن لدى الرياض مشكلة مع الحوثيين، حتى إن المزايدة التي تتكرر دائما، ومفادها أن وزير الدفاع السعودي السابق وولي العهد الحالي زعم أن عدن خط أحمر، لم يكن هذا الموقف داعما للجنوب بقدر ما كان جزءا من صراع بين السعودية والرئيس السابق علي عبدالله صالح.

«عدن خط أحمر»، قالها ابن سلمان لـ«أحمد علي عبدالله صالح»، الذي قدم عرضا للسعوديين بإخراج الحوثيين من صنعاء في غضون أيام قليلة... كان ذلك قبل عاصفة الحزم بأيام قليلة.

لماذا رفض السعوديون «العرض»؟، هل كان عرض جماعة الإخوان المسلمين «أعلى من عرض حزب المؤتمر الشعبي العام»؟ لذلك اختارت الرياض التحالف مع الإخوان والمضي في القضاء على الرئيس السابق وحرمان أقربائه من أي مستقبل سياسي؟

جماعة الإخوان، كما أكد الشيخ هاني بن بريك، لم تعلن تأييد عاصفة الحزم إلا بعد أسبوع من انطلاق العملية. والطريف في الأمر أن من كان يطلق عليهم السعوديون «بقايا الضاحية الجنوبية» أعلنوا تأييدهم ودعمهم لعاصفة الحزم في ساعتها الأولى، مع أن موقفهم كان رافضا للحرب على الجنوب، وحذروا الحوثيين كثيراً، غير ان الجماعة التي أسقطت صنعاء بسهولة ظنت ان الطريق إلى عدن سيكون سالكا، لأن كل وحدات الجيش ستعلن الولاء وتردد الصرخة، بمجرد اقتراب الجماعة من قاعدة العند، لكن كان لرجال القائد الشهيد علي الصمدي كلمة اخرى اكثر حسما.

كيف يمكن تفسير الموقف السعودي؟

نعود إلى بداية الخلاف بين «صالح» والسعودية، والذي بدأ في العام ٢٠٠٢م، حين استعرض الرئيس السابق قوات الجيش اليمني في صنعاء، بأكبر عرض عسكري شهدته البلاد. يومها أزعج هذا العرض ولي العهد السعودي، الملك لاحقا، عبدالله، الذي كان حاضرا في العرض. لذلك بدأت جماعة الحوثيين التمرد على النظام اليمني في العام ٢٠٠٤م. من كان يدعم التمرد؟ هل كانت إيران أم دولة أخرى؟

بحسب شهادة الكثير من اليمنيين، بمن فيهم معتقلون حوثيون، فإن صالح كان يقدم رواية أخرى للإيرانيين بشأن الحوثيين، وكان موقف طهران مختلفا عما هو عليه اليوم. فالرئيس السابق، وفي كل خطاباته خلال الحروب الست، كان يتهم الحوثيين بمحاولة إعادة نظام الإمامة. وهذا ربما يفسر وجود دور سعودي في دعم الإماميين الجدد.

فالمساجد في صنعاء، ومنها الجامع الكبير، كانت ترفع الأذان الشيعي «أشهد أن عليا ولي الله»، وكنا نسمع الأذان عبر تلفزيون اليمن وإذاعة صنعاء.

إذا كانت «عدن خط أحمر»، دعما واعترافا بالجنوب، فإن البعض يرى أنها كانت مغازلة سعودية للجنوبيين، خاصة أنهم كانوا قد بدأوا قبل شهر بمواجهة الحوثيين عبر عمليات في أبين «مكيراس»، والضالع وكرش وغيرها، ولاحقا في محيط مطار عدن الدولي، حين أعلنت القوات اليمنية الولاء للحوثيين.

لم تكن لدى السعوديين مشكلة في أن يسيطر الحوثيون على شمال اليمن، لكنهم كانوا يرون في الحرب فرصة لتحقيق أحلام توسعية قديمة، تتمثل في السيطرة على المهرة وحضرموت وشبوة، والوصول إلى بحر العرب. لذلك، ومع الساعات الأولى لانطلاق عملية عاصفة الحزم، سحب حليف السعودية العسكري، علي محسن الأحمر الفارّ من صنعاء، القوات الموالية له، وهي ألوية من الفرقة الأولى مدرع كانت ترابط في ساحل حضرموت، خشية أن يعلن بعض قادته موالاتهم للحوثيين. وكان البديل «تنظيم القاعدة أو أنصار الشريعة»، بقيادة الأمير السابق خالد باطرفي، سعودي الجنسية.

ظل التنظيم يتحكم بحضرموت ومواردها لأكثر من عام، دون أي تدخل، ولا حتى بضربة جوية من الطيران السعودي، إلى أن جاء الدور الإماراتي المساند للسلطة المحلية في بداية العام ٢٠١٦م، فتم تحرير المكلا وساحل حضرموت من عناصر تلك الجماعات، وظل الساحل «آمنا مستقرا» حتى الثاني من يناير الماضي، حين دمر القصف السعودي كل شيء. بمعنى أن سيطرة «القاعدة على حضرموت» لم تشكل أي تهديد للسعودية، لكن تأمين المحافظة وطرد الجماعات الإرهابية من الوادي والصحراء شكّل تهديدا للسعودية، فأطلقت عملية عسكرية بمعادلة صفرية تجاه الجنوب.

لذلك نأتي إلى سؤال: هل لدى السعودية مشكلة مع الحوثيين؟ وهل ستمضي في القضاء على الجماعة حتى القضاء عليهم «نهائيا»؟ والدليل أنه في الوقت الذي كان فيه الحوثيون يمطرون المطارات وشركة أرامكو بالصواريخ والطائرات المسيرة، كان السعوديون يجرون اتصالات وزيارات «معلنة وغير معلنة» للتوسط لدى الإيرانيين من أجل وقف التصعيد الحوثي. وكانت زيارة وزير الدفاع خالد بن سلمان الأخيرة إلى طهران للموافقة على عرض حوثي سابق بوقف التصعيد مقابل الاعتراف السعودي و٣٦ مليار دولار تدفع على مراحل، قبل أن يرفع الحوثيون السقف إلى ٥١ مليار دولار «جبر ضرر وإعادة إعمار»، بحسب تأكيدات الصحافة الأمريكية.

حين قررت السعودية استئناف الحرب ضد الحوثيين، كانت محاولة سعودية لتقليل تكاليف تبعات الحرب، وإجبار الحوثيين على القبول بالتسوية التي هندستها سلطنة عمان، والتي من أبرز بنودها دفع ٨٢٪ من موارد نفط حضرموت وشبوة للحوثيين. لذلك شكلت السعودية نحو أربعة إلى خمسة تحالفات إقليمية ودولية، وطلبت دعم الولايات المتحدة وإسرائيل، لكن كل هذه التحالفات تبخرت، ولم تحصل الرياض على أي دعم إقليمي أو دولي في مواجهة الحوثيين. حتى الورقة الدينية التي جرى استخدامها في الحرب على الجنوب في يناير الماضي فشلت في التحشيد الطائفي تجاه الحوثيين. لذلك قد ترتفع شروط الحوثيين مستقبلا بشكل أكبر، وفي حال تمت «الصفقة» وقدمت الرياض كل تلك الأموال، فهذا يعني أن نسخة أشد تطرفا من النظام الإيراني قد أصبحت موجودة في خاصرة الجزيرة العربية، وهو لا يعني انه مزعج للسعودية، لكنه ربما واقع اكبر من قدرتها على مواجهته.

لذلك، حين نرى الهجمة السعودية على تصريحات «الشيخ هاني بن بريك»، ربما تكون تعبيرا عن مخاوف من حالة الفشل التي تعني خسارة كل شيء، ليس بسبب الفشل أو سوء التقدير، ولكن لأن المطامع السعودية التوسعية كانت الهدف الاستراتيجي من التدخل، ولم يكن القضاء على الحوثيين هو الهدف. فعاصفة الحزم، التي كان مقررا لها أن تقضي على الجماعة في العام ٢٠١٨م بتحرير ميناء الحديدة، سبقها في العام الأول للعملية العسكرية توقيع اتفاقية ظهران الجنوب وغيرها من الاتفاقيات السرية والمعلنة، وزيارات السفير لدى اليمن إلى صنعاء أكثر من مرة.

لذلك، فإن الهجوم والانتقاد لأي تصريحات تفكك أو تحلل المشهدين العسكري والسياسي منذ بداية عاصفة الحزم حتى اليوم، ينظر إليهما السعوديون باعتبارهما مؤامرة على مشاريعهم التوسعية القديمة. وإلا كيف يمكن تفسير حالة «اللا حرب واللا سلم» منذ اتفاقية ظهران الجنوب في فبراير ٢٠١٦م، حتى قبيل عملية «فجر اليمن» سبتمبر ٢٠٢٦م، التي رفضت أذرع الرياض التي يصرف عليها القتال، لأسباب كثيرة وعديدة، من بينها أن تلك الأذرع تضم من يدينون بالولاء للحوثيين، وأخرى لا تثق بالسعوديين الذين قصفوا الجنوب ودمروا قواته؟

طيب، أين المشكلة اليوم: هل هي في السعوديين أم في خصومهم؟ السعوديون لديهم مشاريع توسعية ومطامع، لكنهم اليوم لا يمانعون أن يكون لإيران موطئ قدم في اليمن، بينما يرون أنهم أحق بالوصاية على الجنوب والهيمنة على موارده.

عبدالرحمن الراشد، أحد كبار الصحافيين السعوديين، قال ذلك حرفيا: لا نريد أحدا في الجنوب. لذلك، هم يرون أن الوصاية والهيمنة لن تتحققا إلا بتقسيم الجنوب وتهديد وحدته.

وموقف السعوديين تجاه الجنوب ليس جديدا، أو نتيجة لعملية حضرموت والمهرة، بل هو موقف قديم. فمنذ سنوات بدأت السعودية بدعم مشاريع جهوية في حضرموت وشبوة والمهرة وعدن، ولكل محافظة يطرحون مشروعا مختلفا عن الآخر، ناهيك عن دعم جماعة الاخوان في السيطرة على شبوة وأبين ومحاولة الوصول إلى العاصمة عدن في العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠م.

لكن ما يحدث اليوم هو حصاد هذه المشاريع السعودية التوسعية. لذلك يرون أي صوت جنوبي معارض لمشروع الوصاية مؤامرة على مشاريعهم، وهو ما يفسر الاستنفار الإعلامي والسياسي تجاه حديث الشيخ هاني بن بريك وراجح باكريت وبقية الأصوات الجنوبية الرافضة. أما خلاف السعوديين مع الحوثيين، فحله متعلق بعشرات المليارات من الدولارات التي سوف تدفعها السعودية، وقد تكون موارد النفط في الجنوب جزءا من فاتورة الصفقة، ولكن هذه الصفقة قد تصنّع ايران أخرى اشد تطرفا من نظام طهران في اليمن.

مساحتك الإعلانية تبدأ من هنا

تتيح مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات مساحات إعلانية مرنة عبر الصحيفة المطبوعة والمنصات الرقمية، بما يمنح العلامات التجارية والمؤسسات فرصةً للوصول إلى جمهور متنوع.
للحجز والاستفسار عن المساحات والباقات الإعلانية:

+967 777491124
Alyoum8th@gmail.com
Alyoum8th

مؤسسة
اليوم الثامن
alyoum8.net
للإعلام والدراسات

حضور إعلامي
يمنح إعلانك مساحةً
أوسع للوصول والتأثير.